الفصل الخامس

حلول مكافحة جريمة نشر الأخبار الكاذبة

عبر وسائل التواصل الاجتماعي

التمهيد:

يعد المشرع في دولة الإمارات العربية المتحدة من أسبق المشرعين ملاحقة للاستخدام السلبي لتقنية المعلومات ومن بينها وأهمها شبكات التواصل الاجتماعي Social networks، أو Social media وذلك من خلال استحداث التشريعات وتعديلاتها وفقًا لكل متغير يدعو إلى ضرورة تدخله لحماية مصلحة ما. ومما لا شك فيه، أن شبكات التواصل الاجتماعي تستمد أهميتها من أنها قربت المسافة بين القاصي والداني، واختصرت الزمن بين المرسل والمستقبل، وفتحت النافذة أمام مستخدمها – بالغًا كان أم حدثًا – ليطل على العالم باختلاف ثقافاته، وبمبادئه وقيمه أو بدونها، بإرادته أو بغير إرادته، سواءً سعى إليها هو أو هي التي أقحمت عليه عبر الشبكة الدولية للإنترنت ومن خلال أجهزة الكمبيوتر والأجهزة اللوحية والهواتف النقالة.

ويسبغ المشرع الإماراتي حمايته على مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي من خلال تجريم كافة صور السلوك السابقة ولا يألو جهدًا في إضافة النصوص المجرمة كلما ظهر سلوك مستحدث يضر بمصلحة محمية اتساقًا مع مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، ولذلك فقد واجه المشرع الاتحادي جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وسعى لإيجاد حلول لتلك المشكلة.

وللتعرف على حلول مكافحة جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: الحلول التقنية لمكافحة جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي

للتعرف على الحلول التقنية لمكافحة تلك الجريمة، سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطالب ثلاثة، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: الاعتماد على التقنيات الحديثة وتطبيقاتها الأمنية لمواجهة جريمة نشر الأخبار الكاذبة

إن انتشار الأخبار الكاذبة والحاجة إلى السيطرة عليها وضبطها تحتاج إلى تطلب الاعتماد على التقنيات والتكنولوجيا الحديثة لأهميتهما في هذا الصدد مما يستلزم فهما عميقا لماهية التقنيات الحديثة وكيفية التعامل مع جريمة نشر الأخبار الكاذبة إيمانا بإطلاق العنان للفكر والتحديث ما أمكن والاعتماد على المنهجية العلمية كأساس داعم للعمل الشرطي، ومتطلبات تطوير الأداء الأمني لمواجهة التحديات المعاصرة، لذا نلقي الضوء على مفردات وأهمية كل جزئية من هذه الجزئيات في العمل الأمني.

أولًا: تعريف التقنيات الحديثة:

تشير الكثير من المعاجم المعاصرة إلى أن التقنية هي العلم أو المعلومات المنظمة في مجال الفنون الصناعية، أو هي علم وتاريخ الفنون الصناعية [311].

وعرفها بعض العلماء بأنها المعرفة الجيدة التي أمكن تحويلها إلى منتجات أو طرق إنتاج حديثة بما يخدم أهداف الإنسان وطموحاته، ويطلق عليها البعض التكنولوجيا الحديثة كمصطلح إغريقي استخدم في مجال الفنون الإنسانية، فقد كانت اليونان القديمة تسمى الفن بكلمة Techno وتعني القوة أو المقدرة أو المهارة أو الفضائل الفكرية للإنسان في استخلاص نتائج براعته في صنع المنتجات [312]. ومعناها الدراسة والعلم (Logia) ومعناها الفن والحرفة، (techno)، كما يقصد بكلمة التقنية بمفهومها العلمي أنها تطبيق الوسائل المستحدثة على الإنتاج الدولي ووسائله أي أنها تطبيق كل ما هو

(311) http://www.wikipedia.org .25/9/2021.

(312) عباس كاظم.(1981). ***بعض مشكلات استخدام التكنولوجيا في تنمية الاقتصاد العربي***. (رسالة دكتوراه). مصر: جامعة القاهرة. ص807.

مستجد في مجال العلوم النظرية، لأن العلم يعمل على إمدادنا بالمعرفة والفهم الأساسي للحقائق، كما تعتمد التكنولوجيا على الاستفادة من هذه المعرفة وتطبيقها في المجالات المتعددة [313].

كما أن التقنية تعني مجموعة الأنشطة الخاصة بإيجاد الآلة بواسطة المخترع أو المبتكر أو اكتشاف إمكانية تنفيذها بواسطة العلم الحديث، وجعلها قابلة للاستخدام بواسطة العلم التطبيقي، حيث إن الآلة هي أوضح مثال للتقنية الحديثة وأقدمها وأكثرها تأثيرًا في الإنسان والتقنية هي أن ترى بعقلك أولًا قبل إدراكك للشيء بالعين.

وهي المعرفة العلمية والهندسية والإدارية التي يمكن بواسطتها تصور وتصميم وتطوير وإنتاج وتوزيع المواد الخام والخدمات المختلفة، وهي أيضا عملية التطبيق العلمي للفكر الإنساني المنظم الهادف إلى أقصى استفادة ممكنة من مكوناتها الطبيعية لتلبية حاجات الإنسان الضرورية والترفيهية.

ويرى البعض بأنها الاستخدام الأمثل لنتاج الفكر والإبداع الإنساني في مجال الأجهزة والمعدات الحديثة للارتقاء بمستوى معدلات الأداء التدريبي في أماكن التدريب النظرية والعملية فهي تهدف إلى رفع قدرات ومهارات وسلوك واتجاهات العناصر الشرطية بالشكل الذي يجعلهم أكفاء في القيام بوظائفهم لتحقيق الأهداف المنوطة بهم وبمؤسستهم الأمنية بأقل مجهود وتكلفة ووقت.

ونجد أن في ابتكار التقنية التي تساعد في أداء العمل أسمى مراتب الإبداع في الحياة بصفه عامه وفي العمل الأمني بصفه خاصة مما يتطلب معه تهيئة البيئة المناسبة لهذا الإبداع والتحفيز على ذلك خاصة في مجال الأزمات الامنية والجرائم المستحدثة مثال جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي باتت ظاهرة يوميه يستلزم إعارتها اهتماما خاصا لإمكانية احتوائها والسيطرة عليها، مع الوضع في الاعتبار ان نجاح استغلال هذه التقنيات والأساليب مشروطا بكونها سهلة وملائمة ومتطابقة ومتكاملة مع بيئة الاستعمال وقادرة على مواكبة التطور المستمر وتناسب تكلفتها مع الإمكانات المتاحة

(313) السلمي. علي (2014). *الإدارة المصرية في مواجهة الواقع الجديد*. مصر: دار النهضة العربية. ص59.

وإمكانية صيانتها [314].

كما أننا لا نستطيع الادعاء باستطاعتنا السيطرة على الآثار السلبية للتقنيات الحديثة فكما أن لها جانبا ايجابيا فلها أيضا جانب سلبي أثر على حياتنا ومعتقداتنا وسلوكنا.

أما اصطلاحًا فإنها تعني أسلوب الأداء الذي يتضمن المزيج المركب المتفاعل من العمالة والتجهيزات الآلية وطرق العمل في أسلوب محدد لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمه أو أكثر [315]، كما عرفها البعض بأنها طريقة نظامية تعتمد على المعارف والمعلومات المنظمة والتي تستعمل الإمكانات المتاحة سواء البشرية أو المادية بأفضل كفاءة لتحقيق الأهداف بأفضل الطرق[316] أو هي عملية تجميع عناصر وأدوات الإنتاج وتنظيمها وتحويلها بأفضل كفاءة إلى سلع وخدمات [317].

ويرى البعض أنها النسق المعرفي الذي يتوسط العلم والصناعة ويتوسطهما ويربط فيما بينهما بعلاقة مركبة [318]، أو هي مجموعة المخترعات والابتكارات التي تسهم في إيجاد حل للمشكلات التي تواجه العمل أو تطور من طرق الأداء أو ترفع كفاءته [319].

ونلاحظ أن لفظ التقنيات واسع الاستخدام في اللغة العربية خاصة وأن التقنية في المعاجم العربية تأتي بمعنى تقن الشئ وهو إحكامه والبراعة فيه، كما نلاحظ أن لفظ التقنية يستعمل كمرادف للفظ التكنولوجيا.

وعبر عنها البعض بأنها الحداثة أو الوسيلة العصرية وآخر ما توصل إليه العلم والخبرة والفكر الإنساني من إبداع لتأدية أي عمل بشكل أفضل وأكفأ من أي وقت مضي أو أداؤه في وقت اقصر أو

(314) عبد الله. عماد حسين (2007). *تكنولوجيا إدارة الأزمات الأمنية*. مصر: أكاديمية الشرطة. ص34.
(315) مصطفى. أحمد سيد (2013). *تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي*، مصر: دار النهضة العربية. ص 156.
(316) رياض بن عبد العزيز الحمدان (2007). ***دور تقنية الاتصالات والمعلومات فى تطوير الأجهزة الأمنية***. (رسالة ماجستير). السعودية: أكاديمية الأمير نايف للعلوم الأمنية. ص16.
(317) حمد عبد الغنى حسن، سارة محمد هلال (2006). إدارة التكنولوجيا. مصر: مركز تطوير الأداء والتنمية. ص14.
(318) عماد حسين عبد الله (2004). *الاتجاهات المعاصرة فى الإدارة الأمنية*. مصر: مطابع الشرطة. ص48.
(319) بشار قيس محمد (2016). ***عقود نقل التكنولوجيا فى إطار القانون الدولي الخاص***. (رسالة دكتوراه). مصر: جامعة عين شمس. ص78.

بتكلفة اقل أو بجودة أعلى لتحقيق ما يصبو إليه الإنسان من أهداف سواء كانت مشروعة أو غير مشروعه، فقد تستعمل التقنيات في سبيل ارتكاب الجرائم وما يخالف الضمير الإنساني، فكما كانت التقنية سببا في سعادة البشرية فقد كانت أيضا سببا في شقائها وتعاستها، فللأسف حاول الإنسان أيضا اختراع تقنيات الأسلحة الفتاكة لكي يقتل أخيه الإنسان، وظهرت تقنيات الأسلحة البيولوجية والكيميائية، والقنبلة النيتروجينية، ومن قبلهم القنبلة النووية كارثة وفجيعة الحرب العالمية الثانية التي لم تعاني من ويلاتها مدينتي هيروشيما وناجازاكي فقط بل عانت البشرية من ويلاتها وآثارها وما زالت تعاني.

ثانيًا: متطلبات تطوير الأداء الأمني لمواجهة التحديات المعاصرة

تعد ظاهرة تطوير الأداء الأمني القضية الأولى على مختلف الأصعدة التي ظهرت في صور مختلفة مثل تطور الوضع الاقتصادي، التكنولوجي، الاجتماعي، السياسي، وفى أنماط العمل الاداري في المؤسسات الأمنية وذلك لأن التطوير لم يعد من الرفاهية بل صار ضرورة حتمية في عصر الانفجار المعلوماتي حيث تحتاج مؤسسات العمل المختلفة إلى تحديث وتطوير أنظمتها بشكل مستمر لتحقيق متطلبات التطور العام في مختلف المجالات والمؤسسات ومنها منظمات التعلم والهياكل الإدارية المستهدفة بالتطوير للعمل على تغير الأسلوب التقليدي غير المنتج في الأداء نحو أنماط جديدة تستطيع مواجهة التحديات.

التقدم التكنولوجي ووسائل الاتصال الحديثة أحدث نقلة حضارية في شتى المجالات في العصر الحديث وكغيرها من الوسائل الحديثة التي تم استخدامها بصورة خاطئة في بعض الأوقات، ولكن رغم قيام بعض الأشخاص بتشوية الصورة الجيدة للتكنولوجيا وأهميتها فإنها مازالت تحافظ على بعض المزايا التي أحدثتها في العصر الحديث , والتى لا يستطيع أحد على الإطلاق إنكارها فالتكنولوجيا الحديثة ساعدت على توسيع إدراك الشخص المستخدم لها والعمل على تطوير الثقافة الأمنية وصنعت منه متابعا جيدًا للأحداث في كافة أرجاء العالم بلا قيد أو عذر يحول بينه وبين ما يحدث خارج النطاق الذى

يعيش فيه[320].

وأصبحت التكنولوجيا مهمة جدًا في حياة الأشخاص، إذ لا يمكن له الاستغناء عنها فهى تعد سلاحًا ذو حدين، ولكن في الفترة الأخيرة ومع انتشار وسائل الاتصال الحديثة حاول البعض استعمال تلك الوسائل بطريقة غير مشروعة، ومن ثم عادت عليهم وعلى حياتهم بنتيجة سلبية عكسية وتجدر الإشارة إلى أن وسائل الاتصال الرقمية المتطورة لها العديد من الايجابيات لمواجهة جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

فهى تعد التطور الطبيعى والحضارى في كل المجالات الموجودة حاليا ووسائل الاتصال الحديثة أثرت في مجالات عديدة فأحدثت طفرة في الأمن والاقتصاد والطب بجميع جوانبه والتعليم وغيرها من جميع المجالات التي تأثرت بالتكنولوجيا.

وتكنولوجيا السلوك التي يجب أن تضاهى في القوة والدقة التكنولوجيا الفيزيائية والبيولوجية غير موجودة ومن يظنون أن قيام هذه التكنولوجيا أمرًا ممكنًا وليس أمرا مضحكا وسخيفا قد يصابون بالهلع أكثر ما يشعرون بالطمأنينة وهذا يدل على مدى بعدنا عن " فهم القضايا الإنسانية " بالمعنى الذى تفهم به الفيزياء والبيولوجيا ميادينها [321]، حيث تسعى المؤسسات الأمنية إلى وضع الأسس والمبادئ والأهداف للسلوك بهدف إكساب العاملين بالمؤسسة اتجاهات ومفاهيم وأدوات تكنولوجية تساعد في فهم واستيعاب التطبيقات التكنولوجية والتعامل من خلالها بهدف مواجهة جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فالمهارات المتوقعة من العاملين بالمؤسسة في المستقبل كمتطلبات أساسية لفرص العمل المعتمدة على استخدام تطبيقات تكنولوجية.

(320) بشار قيس محمد (2016). *عقود نقل التكنولوجيا فى إطار القانون الدولي الخاص*. ص80.
(321) المصدر نفسه. ص7.

ثالثًا: التقدم التكنولوجي وأثره في تطوير الخدمات الأمنية

تقنيات التقدم التكنولوجي أصبحت تتغلغل في المهارات والأساليب والعمليات المستخدمة في صنع الخدمات التي تقدم للمواطنين عن طريق تحقيق أهداف معينة بالبحث العلمي الذي يقع على عاتقه تطوير الخدمات وهنا تبرز أهمية استخدام التكنولوجيا للعمل على تسهيل تلك الخدمات مع الاحتفاظ بخصوصية الأشخاص نظرًا لاختلاف السلوك التكنولوجى من فرد لآخر فيجب على المؤسسة الأمنية العمل على إنشاء وكالة للأبحاث للمشاريع المتطورة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية (defense advanced research projects agency) للعمل على ميكنة الجهاز الإداري للدولة.

وقد قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بإنشاء مؤسسة تنظيم الصناعة الأمنية في دبي عام 2016 بهدف تنظيم العمل في القطاع الأمني وتوفير أعلي مستويات السلامة والأمان في دبي من خلال تطبيق أفضل المعايير الدولية في مجال الأنظمة والخدمات الأمنية والحراسة حيث تسعى المؤسسة إلى حماية الأرواح والممتلكات باقتراح تشريع القوانين واللوائح وتطوير الأنظمة الذكية وتدريب كوادر العاملين في مجال الأمن والتفتيش على جميع أنواع المرافق (322).

ولكن مع اختلاف الغرض منها وأن يكون ميثاق الوكالة هو كيفية العمل على ابتكار الخدمات الأمنية وأعداد الخطط المستقبلية وتطوير الاستراتيجيات والخطط المؤسسية والبرامج والمشاريع الصناعية والاستثمارية ومتابعة تنفيذها في إطار عصري من الحوكمة نحو الأداء المؤسسي والتدقيق المهني المستقل للحد من المخاطر والتحديات الخارجية والداخلية الحالية والمستقبلية، والعمل على التمكين الإداري للأفراد من أجل إتاحة الفرصة أمامهم للتعامل السريع مع المتغيرات في البيئة التكنولوجية ومن أهم متطلبات الإدارة الالكترونية العمل على جودة الموارد البشرية من أجل إيجاد كوادر فنية على درجة

(322) الموقع الإلكتروني. التصفح في2021/10/7 http:// www sira govae/ar/ apout / apout-sira-aspx

عالية من المهارات العلمية المتعددة والمرتبطة ببيئة نظم المعلومات وقواعد البيانات ونظم العمل على شبكة "الإنترنت" كما أصبحت التكنولوجيا هي المعرفة المجردة بالتقنيات الحديثة أو يمكن أن تكون متضمنة في الآلات وأجهزة الحاسوب والأجهزة والمصانع والتى يمكن تشغيلها من قبل الإنسان دون معرفة تفصيلية لأعمال مثل هذه الأشياء عن طريق وسيط بين الآلة والإنسان أما التقنيات التي هى جزء من التكنولوجيا فهي عبارة عن طريق لإنشاء تلك الأدوات والمنتجات الجديدة والقدرة على فعل ذلك وهى السمة المميزة للإنسان، حيث يمكنه ابتكار وتعديل البيئة المحيطة به بوعى بطريقة لا يفعلها أي نوع آخر ومن ثم فإن الإنسان يكون تقنيًا منذ البداية ويشتمل التطور التكنولوجى على التطور الكامل للبشرية بإيجابياتها وسلبياتها (323).

وتعد الركيزة الأساسية للمجرم المعلوماتي العمل على كيفية الاختراق والتجسس على المعلومات والبيانات المسجلة لدى الأشخاص من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وكذا المعلومات الموجودة داخل المؤسسات الأمنية، نظرًا لما تسهم به التكنولوجيا بقدر كبير على تقديم الخدمات الأمنية للمواطنين لتيسير وسهولة الأمور، وتوفير الكثير من الجهد والوقت في العمل الأمنى في الخدمات الالكترونية التي يتم تقديمها في كافة مرافق الدولة، الحكومية أو الخاصة على حد سواء، ويجب أن تتضمن وجود منظومة قوية تعمل بصفة الاستمرار والدوام لتوفير أهم عوامل الحياة الكريمة وهو الشعور بالأمن والذي تفتقده دولًا كثيرة حاليًا وتضع كافة مؤسسات الدولة أهدافا محددة تقوم بها بسيادة القانون من أهمها محافظة الدولة على سيادة القانون تعد أهم عوامل نجاحها وارتقائها إلى المكانة المتقدمة دوليًا وليس عربيًا فقط وأن جميع أجهزة الشرطة في الدولة تسعي جاهدة إلى الحد من نسبة الجرائم والكشف عن مرتكبيها في حالة وقوعها في أسرع وقت ممكن .

(323) بن مرزوق. عنترة (2018). *إدارة الموارد البشرية في عصر الإدارة الإلكترونية*. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي. الطبعة الاولي. ص135.

ويرى الباحث أنه يقع على عاتق المؤسسة الأمنية العمل على مجابهة سلبيات التطور والتقنيات الحديثة التي قد سببت ظهور وانتشار لجرائم نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي نظرًا للانفتاح التكنولوجي والتقنيات الحديثة التي امتدت لكافة دول العالم نتيجة الثورة الصناعية الرابعة.

رابعًا: مردودات الاستراتيجية الأمنية الحديثة في مواجهة جريمة نشر الأخبار الكاذبة

يعتمد نجاح أي استراتيجية على مدى ارتباطها بالبيئة الدولة والاقليمية وقدرتها في قراءة البيئة ودراستها وتحليلها ومن ثم التوصل لتحديد وصناعة الفرص وتحديد الإمكانات والوسائل بما يؤدى إلى بلورة الغايات والأهداف الاستراتيجية ومن ثم إعداد الخطط الاستراتيجية بناء على ذلك (324).

والعمل على تدعيم الإجراءات الأمنية لمواكبة التطورات التكنولوجية التي طرأت على الساحة الإقليمية والدولية حتى لا تكون رخوة ضعيفة أمام هذا التنافس التكنولوجي بين المؤسسة الأمنية والمجرم الذي ينتهج التكنولوجيا سبيل له في ارتكاب جرائمه التي لا توفر الحماية وبالمقابل لا تكون مبالغا بها إلى حد يؤثر على عنصر الأداء في النظام محل الحماية حيث تقوم المؤسسة الأمنية بالعمل على تحديد الخطط الاستراتيجية لمواكبة التطور الإجرامي الناتج عن تفوق السلوك الإجرامي نتيجة البراعة في تسخير التكنولوجيا للجانب الإجرامي للتفوق على المؤسسة الأمنية (325).

وأصبح التنافس التكنولوجى بين المؤسسة الأمنية والمجرم عائقا في ضبط المجرم لذا وجب على المؤسسة القيام بتعديل الخطط الاستراتيجية الأمنية وتطوير السلوك التكنولوجي لدي العاملين لديها على سبيل المثال حيث كان في الحقبة الماضية يتم ضبط المجرم من خلال بصمات الأصابع ومن هنا تنبأ المجرم لذلك وقيامة بارتداء القفاز لمنع المؤسسة الأمنية من الحصول على بصماته فلجأت المؤسسة الأمنية إلى

---

(324). حمد أحمد العلكيم الزعابي. (2012). ***التخطيط الاستراتيجي ودوره في تنمية الموارد البشرية في وزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة***. (رسالة دكتوراه). مصر: أكاديمية الشرطة. كلية الدراسات العليا. ص68.

(325) المصدر نفسه. ص73.

الحصول على الحمض النووي (dna) لضبط المجرم والاستعانة بقيام المجني عليه من تفعيل التقنيات الحديثة مثل كاميرات مراقبة.

وبات التأثير التكنولوجى على صحة الأداء وفعاليته في بيئة المعلومات أمرًا طبيعيا فيجب وضع كلمة سر للولوج إلى الحاسوب الشخصي لاحتوائه على العديد من الملفات المهمة أو حتى للنظام بأكمله وعدم الافصاح عن كلمة السر وأن يحتوى الحاسوب على تطبيق مقاومة الفيروسات الإلكترونية السيئة والعمل على مراعاة الإجراءات المقبولة في حماية الدخول إلى شبكة "الإنترنت" والتأكد من التطبيقات الحديثة التي تلحق بالحاسوب مثلا فإذا كان الحاسوب خاص بشخص أو مؤسسة أمنية ويضم بيانات مهمة ومصنف أنها سرية يلزم زيادة إجراءات الأمن فيجب عمل جدران نارية للنظام تحد من دخول أشخاص من الخارج وتمنع الاعتداء الذي قد يتعرض له النظام المعلوماتي وإذا كان هذا النظام يقوم بتبادل رسائل الكترونية يخشى على بياناتها من الإفشاء تكون تقنيات التشفير مطلوبة بالقدر المناسب.

وإخضاع النظام الأمني يعد من مردودات الاستراتيجية الأمنية الحديثة عن طريق التأمين الشامل للمستخدم والمؤسسة الأمنية فالعمل على تأمين السلوك التكنولوجى للعاملين بالمؤسسة بإبراز المخاطر للمستخدم نتيجة الاستخدام السيء للتكنولوجيا وتلافي تلك المخاطر بتنمية السلوك لدي العاملين بالمؤسسة من خلال الدورات التدريبية التكنولوجية وإعطاء مجال القائمين على حماية المؤسسة الأمنية penetration test من سد الثغرات التي يمكن للمتسللين الولوج منها للمستخدم واختراقه لتلك المؤسسة (326).

وتأمين المؤسسة الأمنية من خلال تأمين الدخول للمستخدم باتباع التقنيات الحديثة بصمات

(326) حمد أحمد العلكيم الزعابي. (2012). ***التخطيط الاستراتيجي ودوره في تنمية الموارد البشرية في وزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة***. ص75.

التعرف على (الوجه – العين – الصوت) وأيضا عمل جدران النارية (FIREWll) لجميع الحواسب المركزية (SERVERS) لمنع الاختراق الخارجي حتى لو كانت شبكة داخلية والعمل على التشفير طويل المدى لكافة البيانات الموجودة عليه والمتبادلة عبر التطبيقات الحديثة التي تقوم باستخدامها قطاعات المؤسسة الأمنية وكذا قطاعات المؤسسة الأمنية المتصلة بالإنترنت (INTErnet) حيث يوضح أن الإنترنت قد سهل للعالم من خلال استحداث نطاقا تكنولوجيا يوجد فيه مجالًا أكثر تكافؤا من حيث سرعة الوصول إلى المعلومات الذي أدى ذلك إلى زيادة في الابتكار[327] التي تقوم بتقديم خدمات للجمهور، وألا يقبل أي موقع أمنى يضم بيانات سرية، وأن يكون مجرد الاقتصار على كلمة سر للدخول للنظام فإن زادت تلك الإجراءات الأمنية عن الحد المألوف أمست ذات أثر سلبي على الأداء وإن نقصت عن الحد المطلوب ازدادت نقاط الضعف وأصبح هذا النظام أكثر عرضة للاختراق الداخلي والخارجي.

كان الفكر التقليدى يحدد الدور الأمنى في المجتمع في مجالين اثنين أحدهما الضبط الإداري ويرمى إلى منع الجريمة قبل وقوعها والثانى هو الضبط القضائي وما يتطلبه من ملاحقه الجريمة بعد وقوعها لإثباتها إلى فاعليها وتقديمهم للعدالة، وأما الآن فقد تطور مفهوم الأمن الى الأمن الشامل المعاصر[328] وأصبح في الآونة الأخيرة اختلاف في نهج الدول بين الجرائم المرتكبة التقليدية والجرائم المرتكبة عبر الدول عن طريق الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي مثال ذلك: جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي الذي يكمن في اختلاف النهج في حقيقة أن التركيز يكون بين المكون التكنولوجى والشبكات السيبرانية وسلوك المستخدمين فيها، وبين فهم أوسع للمعلومات وحمايتها، ولذا قامت الدول

(327) Talya Bauer Berrin Erdogan an In troduction to organizational Behavior 11. creative commons py –nc-sa3.0 .2012 .p38

(328) العشران. رانيا عبدالنعيم حمد. خمش. مجد الدين عمر خيري (2016). *الوظائف الاجتماعية لجهاز الأمن العام من وجهة نظر المواطن الاردنى*. دراسة اجتماعية ميدانية دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد 43. ملحق 5. الجامعة الاردنية. ص201.

بتطوير النهج التكنولوجى للمجتمع الذي تكون الأولوية فيه حماية المعلومات في أنظمة الحاسوب وأمن المعلومات وشبكات الاتصالات للحماية التأثير الضار لشبكات التواصل الاجتماعي على أمن المؤسسات.

ولذا تعمل المؤسسة بنشاط على تكوين الاستراتيجيات الأمنية في مجال أمن المعلومات لسد الثغرات وإثبات التفوق التكنولوجى للمؤسسة على المجرم غير التقليدي لما يقوم به من استخدام التقنيات الحديثة التي تعمل على سحب المعلومات أو بث معلومات مغلوطة وكاذبة مما يسمح له بتخطيط أعمال وتتبع فعالية الأنشطة التي تنفذها المؤسسة الأمنية وتصبح عرضة للمخاطر.

ويرى الباحث: سرعة الانتقال والتحول من العمل بالوسائل التقليدية التي تعتمد على أسلوب تقييم الأداء للعاملين وإدخال الوسائل المعتمدة على التقنيات الحديثة التي ترتكز على الأسلوب العلمي في استراتيجيات المؤسسة الأمنية لمكافحة جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي من خلال الحلول التقنية السابق الإشارة إليها.

المطلب الثاني: التقنيات الحديثة في التدريب الأمني لمواجهة جريمة نشر الأخبار الكاذبة

يُعرف التدريب الأمني بأنه نشاط مخطط ومستمر، يستهدف تنمية معارف، وقدرات، ومهارات، وخبرات، رجال الشرطة، واستيعابهم للمقومات المعرفية، والتكنولوجية، والعلمية، التي تمكنهم من مواجهة المتغيرات والتحديات التي تفرضها معطيات العصر على الخريطة الأمنية المحلية والدولية، بما يضمن استمرار أدائهم المتميز في إنجاز مهامهم بالكفاءة المطلوبة؛ للحفاظ على النظام العام بالدولة (329).

ويعدّ التدريب وتأهيل رجال الأمن وتعليمهم – في الوقت الحاضر – من أهم محصنات الأمن الوطني والاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات، ومما لا شك فيه أن التدريب يعد من الضرورات

(329) الوزان. السيد حلمي (2004). *التدريب مدخل للتنمية البشرية في الشرطة*. مصر: مطابع الشرطة. ص 12.

القصوى لاستدامة الأمن والاستقرار، وبإلقاء النظر على الواقع الأمني في السابق والحاضر يستطيع الشخص أن يعرف بسهولة أن المسئوليات الملقاة على عاتق جهاز الأمن في الماضي، اختلفت كثيرًا عما هو موجود الآن؛ فالجريمة لم تكن بالصورة والشكل المعقد التي نشهدها اليوم(330).

وبظهور أنماط من الجرائم المستحدثة مغايرة للجرائم التقليدية، أصبحت تمثل تحديات أمنية راهنة، وباتت الحاجة ملحة للتعامل معها بدون مواجهتها بالأسلحة التقليدية، وأصبح من اللازم وجود رجل أمن يستوعب الأمن الشامل، ويعي المتغيرات الحضارية حوله، ويستطيع مواجهتها بروح العصر(331).

وبطبيعة الحال فإن التدريب الأمني له طبيعته الخاصة عن المؤسسات والقطاعات الأخرى؛ حيث يواجه رجل الأمن مواقف ومستجدات تحتاج إلى تصرفات فورية أحيانًا دون الرجوع للسلطات العليا أو للرؤساء المباشرين، ومن ثم فإنه يقع عليه عبء اتخاذ بعض القرارات الفورية والمهمة، وإذا لم يكن على مستوى من الكفاءة الفنية، والمهارية، والذهنية، التي تتيح له التنبؤ بعواقب الأمور في المجال الأمني، فإن هذا التدريب يصبح غير قادر على تأهيل رجل الأمن بالشكل الصحيح(332).

ويعد التدريب الأمني التخصصي هو المتغير التابع لتطور الجرائم بكافة أشكالها، بمعنى إنه كلما تطورت الجريمة في أساليب ارتكابها كان لابد وأن يتواكب معها تغيير في طرق تدريب، وإعداد، وتنمية الكوادر الأمنية، وتزويدهم بالمعارف، والمهارات، والتقنيات الحديثة، بما يتواءم مع مواجهة الجريمة محل الدراسة، ويقوم هذا التغيير على استشراق ملامح الجريمة المعاصرة، والإعداد للتعامل معها بالشكل

(330) دياب. طارق محمود (2012). *تنمية الكوادر الشرطية لمواجهة الجرائم المعاصرة*. مصر: دار النهضة العربية. ص178.

(331) البكر. جاسم محمد (2003). ***تخطيط البرامج التدريبية الشرطية دراسة تحليلية تطبيقية بدولة الإمارات***. (رسالة دكتوراه) في علوم الشرطة. كلية الدراسات العليا. أكاديمية الشرطة. ص أ.

(332) اليوسف. عبد الله عبد العزيز (2004). *أساليب تطوير البرامج والمناهج التدريبية لمواجهة الجرائم المستحدثة*. السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الطبعة الأولى ص87.

المطلوب [333].

وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى التدريب الأمني التخصصي على مواجهة جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك من خلال الآتي:

أولًا: دور الجهات الأمنية المعنية في تدريب العنصر البشري

يقوم التدريب على فلسفة واضحة، قوامها أن الأعداد والنوعيات المطلوبة من الكفاءات البشرية لممارسة أعمال معينة تتطلب مستوى عال من المقدرة، وفي مجال الجرائم المعلوماتية الحديثة، لا يمكن أن يتوافر ذلك بالاعتماد فقط على القدرات الطبيعية وحدها، أو بحكم خبرات الفرد المتراكمة، وإنما يمكن توفيرها عن طريق التدريب الإلكتروني، والتدريب التطبيقي العملي، والمحاضرات، واللقاءات التوعوية؛ حيث إنها تنقل الخبرات المكتسبة لدى المؤسسة للعنصر البشري داخل المحيط الأمني[334].

ويمثل العنصر البشري أحد أهم موارد المؤسسة الأمنية، إن لم يكن أهمها على الإطلاق؛ حيث يعد الركيزة الأساسية في تحقيق نجاحها وتنفيذ أهدافها، ومن هنا يجب أن تعمل الإدارة العليا في المؤسسة الأمنية على حسن توجيه أفرادها، وبناء قدراتهم الأمنية المعلوماتية، وتهيئة المناخ الملائم الذي من شأنه تدعيم المشاركة، والشعور بالمسئولية والانتماء، وبث روح التعاون والولاء في العمل[335].

ويرتكز مفهوم التدريب على قاعدة راسخة هي: أنه في حال وجود مؤسسة علمية يتخرج منها المتخصصون في شتى مجالات العمل الأمني المختلفة، فإن الحاجة ستظل قائمة على استخدام التدريب المتطور؛ لفتح آفاق جديدة من المعرفة المهنية والعلمية أمام الممارس، الذي تتيح له دراسته النظرية

(333) دياب. طارق محمود (2012). *تنمية الكوادر الشرطية لمواجهة الجرائم المعاصرة*. ص 3.

(334) الثقفي. محمد حميد (2013). *التدريب الأمني في ضوء التغيرات الاجتماعية والثقافية*. السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. ص75.

(335) أحمد صبري (2017). "معوقات العمل التدريبي في العمل الشرطي. الإمارات العربية التحدة. الشارقة". ***مجلة الفكر الشرطي***. المجلد رقم (38). ص22.

والتطبيقية أن يتفاعل معها، هذا فضلًا عن الحاجة المستمرة إلى تحديد المعلومات وتطويرها، والوقوف على أحدث الأساليب والنظريات في المجالات التخصصية بهدف مواجهة جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما توفره البرامج التدريبية المنظمة(336).

تتطلب الأساليب والطرق المستحدثة لبرامج التدريب الأمني التطوير بصفة دورية، وذلك لمواكبة الجرائم المستحدثة ومنها جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والمتغيرات الدولية المعاصرة، وتتعدد أدوار الجهات الأمنية المعنية بتدريب العنصر البشري داخل وزارة الداخلية(337).

ثانيًا: تطوير الاحتياجات التدريبية على مكافحة جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي

يلزم التأكيد على أهمية وجود نظام تحليل وقياس لفاعلية الأداء الأمني في مجال مكافحة جرائم الإنترنت، وذلك من خلال مراجعة كل الأدوار والوظائف ومستويات توظيف العاملين داخل المؤسسة الأمنية، كما يجب أن يطبق ذلك أيضًا على المسائل الخاصة بالتدريب الأمني في كافة القطاعات التي لا يوجد لديها بالفعل نظام لتحليل احتياجات التدريب، فلها أن تختار بين تصميم وتنفيذ نظام يغطي كل مسائل التدريب المستمر، وتنفيذ نظام يصلح لاحتياجات التدريب المتطورة الخاصة بأمن المعلومات(338).

ونظرًا لما يواجه الجهاز الأمني من تحديات صعبة ومتنوعة في ظل المتغيرات التقنية الحديثة المتلاحقة وتطوراتها المتعاقبة، والتي أدت إلى ظهور أنواع جديدة من الجرائم تستخدم من الإنترنت سبيلًا لارتكابها، والتي كان لها تأثيراتها البالغة في كافة مناحي الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، الأمر

(336) الوزان. السيد حلمي (2010). *التدريب وأثره في القيادات الوسطى مع التطبيق على جهاز الشرطة*. مصر: كلية الدراسات العليا. أكاديمية الشرطة. ص75.

(337) أحمد صلاح عبد السلام حواش. (2015). *الإدارة الحديثة للموارد البشرية الأمنية*. مصر: كلية التدريب والتنمية. أكاديمية الشرطة. ص 356.

(338) بدران. عباس. (2017). *الحرب الإلكترونية. الاشتباك في عالم المعلومات*. لبنان: مركز دراسات الحكومة الإلكترونية. ص14.

الذي بات معه ضرورة سعي الجهاز الأمني إلى تطوير أدائه بما يكفل مواجهة هذه التحديات.

فلا يمكن أداء الوظيفة الشرطية بالشكل الجيد والمستهدف منه، إلا من خلال إعداد رجل شرطة عصري ذي كفاءة عالية تمكنه من التعامل ليس فقط مع التحديات الأمنية، والمتغيرات والتداعيات في تنوع أساليب ارتكاب الجريمة، والأنماط المستحدثة لها، بل أيضًا مواكبة متطلبات العصر في التعامل مع تكنولوجيا الأمن، والآلات، والمعدات، والأجهزة التقنية الحديثة، التي أضحت من اللازم إتقان التعامل معها في مواجهة الجريمة والمجرمين(339).

أ- مفهوم التدريب على مكافحة جرائم نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي

ليس المقصود هنا التدريب التقليدي فقط، لأنه لا يكفي أن تتوافر لدى رجال الشرطة الخبرة الفنية في مجال جرائم نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي بشبكة الإنترنت، فهي لا تتأتى دون الحصول على تدريبات تخصصية، يراعى فيها السمات الشخصية للمتدرب، من ناحية وجوب توافر الصلاحية العلمية، والقدرات الذهنية والعملية والنفسية لتلقي التدريب(340).

ويعد التدريب تخصصيًّا عندما يكون في مجال تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصال، ويتجه رأي البعض من الخبراء إلى ضرورة أن يكون المتدرب لديه خبرة لا تقل عن خمس سنوات في المجالات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، كالبرمجة، وإدارة الشبكات، وتصميم النظم وتحليلها، وعمليات الحاسب الآلي.

ويتطلب هذا الأمر أن يتم إسناد التدريب إلى جهات متخصصة تهتم باختيار المدربين، ممن يتمتعون بالكفاءة العلمية، والفنية، والسمات الشخصية لتولي التدريب في هذا المجال، ولابد أن تكون العملية التدريبية مستمرة ولا تتوقف عند حد معين؛ نظرًا لأن جرائم الإنترنت في تطور مستمر وبشكل سريع جدًا.

(339) دياب. طارق محمود. *تنمية الكوادر الشرطية لمواجهة الجرائم المعاصرة*. ص 179.

(340) زهير. عمار ياسر. (2018). ***الآليات الحديثة لحماية وتأمين نظم المعلومات وآثارها على المنظومة الأمنية***. (رسالة دكتوراه). مصر: كلية الدراسات العليا. أكاديمية الشرطة. ص420.

ومن الأمثلة على أنماط التدريب من نوعية تلك الجرائم، وما تحظى به من اهتمام على المستوى العالمي، قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالتدريب على مكافحة الجرائم المعلوماتية، حيث يتم ذلك عن طريق عقد دورات تخصصية مدة كل منها أربعة أسابيع، بواسطة أكاديمية مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي، وفي كندا تقوم الشرطة الكندية بتنظيم دورات تخصصية، مدة كل منها أربعة أسابيع، حيث يتم فيها التدريب على أساليب وتقنيات الجريمة المعلوماتية، وتشتمل تلك الدورات على خمسة موضوعات هي (أساسيات الحاسبات والمعالجة الإلكترونية للبيانات، مقدمة في برمجة الحاسوب، أمن الحاسبات وشبكات المعلومات، القانون والإثبات، الجريمة المعلوماتية) [341].

ب- فوائد التدريب الأمني على مكافحة جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي

1. يعد جزءًا من عملية التنمية الإدارية، ويهتم بالكفاءة والفاعلية في إنجاز العمل[342].
2. رفع مستوى الأداء، وتأهيل العاملين بمختلف مستوياتهم؛ للنهوض بواجبات أعمالهم والمهام المناطة بهم على أكمل وجه.
3. تحمّل المزيد من المسئوليات من خلال زيادة القدرة على مواجهة المهام المعقدة في الحاضر والمستقبل.
4. إحداث تعديلات رئيسية في سلوك المتدربين، والتي تظهر آثارها الواضحة في أداء الأعمال المكلفين بتأديتها.
5. الوسيلة التطبيقية الناجحة والمؤثرة التي تضمن الاستفادة من مهارات وتجارب الآخرين، وذلك عن

(341) الغافري. حسين. (2013). *السياسة الجنائية في مواجهة جرائم الإنترنت*. مصر: دار النهضة العربية. ص120.

(342) حليمة خراز. (2017). ***المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ودورها في مكافحة الإرهاب***. (رسالة ماجستير) الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس. ص150 وما بعدها.

طريق أشخاص أكفاء مؤهلين ولديهم المقدرة على نقل هذه التجارب وتلك المهارات بأساليب سهلة وميسرة.

6. الوسيلة المناسبة لوضع المعارف العلمية موضع التطبيق العملي، والوقوف على السلبيات والأخطاء التي يمكن أن يقوم التطبيق العملي للقوانين والأنظمة واللوائح باكتشافها وإظهارها، ووضع الحلول التي تضمن تلافيها.

7. اشتمال المنهج التدريبي على بيان بالمخاطر، والتهديدات، ونقاط الضعف، وأماكن الاختراقات لأجهزة الحاسب الآلي وشبكة المعلومات، إضافة إلى بيان مفاهيم معالجة البيانات، وتحديد نوعية وأنماط جرائم الإنترنت، وبيان أهم الصفات التي يتميز بها المجرم، والدوافع من ارتكاب الجريمة.

ج – تطوير أساليب التدريب على جرائم نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي

تغير مفهوم الأمن عن مفهومه التقليدي، حيث ظهر مصطلح جديد يسمى (الأمن الرقمي)، وأصبح أكثر لجوءًا للتكنولوجيا الحديثة؛ لتعقب المجرمين وحفظ النظام، مما جعل تطوير أساليب التدريب على جرائم الإنترنت ضرورة ملحة، لا سيما أن علوم الحاسب الآلي ونظم المعلومات يتطوران بصورة مذهلة في وقتنا الحالي، ومن هذا المنطلق بات حتمًا مواكبة تلك التطورات من خلال الارتقاء بمستوى أداء رجل الشرطة؛ لمسايرة هذا التقدم، حتى يصبح قادرًا على مواجهته والتعامل معه في كل الظروف والاحتمالات [(343)].

لذا يجب معالجة التدريب على جرائم الإنترنت بطريقة مثلى من خلال التدريب المستمر؛ باعتبار ذلك جزءًا من أسلوب محدد ومنظم لتدريب العاملين، عن طريق عملية تحليل الاحتياجات التدريبية التي تتعلق بتلك الجرائم، حيث يتم بمعرفتها تحديد الثغرة أو الفجوة القائمة بين المهارات الفردية والمهارات اللازمة لأداء الدور المحدد لها؛ لذا فإنه من الضروري وجود أفراد يتمتعون بمعارف، ومهارات،

(343) مجاهد. علي إسماعيل. (2015). *تطوير برامج التدريب الأمني لمواجهة الجرائم المستحدثة. البحرين: الأكاديمية الملكية للشرطة*. ص6.

وكفاءات خاصة، مع أهمية توفير الأجهزة والأدوات التقنية الحديثة؛ للاستعانة بها في هذا المجال.

ونجد من الأهمية كذلك المواظبة على حصول العاملين في مكافحة تلك الجرائم على شهادات التدريب المناسبة، والعمل على تحديث مهاراتهم ومعارفهم؛ بالانتظام في دورات دراسية متخصصة داخل مراكز التدريب المتطورة، وإدراج تلك الشهادات بملفاتهم الوظيفية الشخصية(344).

ويأتي من بين آليات تطوير أساليب التدريب على جرائم الإنترنت استحداث التدريب عن بعد، والذي يمكن تعريفه بأنه (تبادل المعلومات من خلال جهاز حاسب إلى وشبكة طرفية "Network"؛ بغرض التعليم، أو التدريب، أو إدارة المعرفة؛ للوصول بالتعليم والتدريب لأماكن غير محددة، أو المواقع التي لا يسهل الوصول إليها من قبل المتدربين، الذين لا يستطيعون حضور المحاضرات بشكل منتظم) (345).

ويقوم التدريب عن بعد بواسطة التقنيات الحديثة للاتصالات والمعلومات؛ باستخدام أجهزة الاتصالات الحديثة لتبادل العملية التدريبية بين المدربين والمتدربين. ويعد التدريب الإلكتروني جزءًا من مصطلح التدريب عن بعد؛ اعتمادًا على الدور الكبير الذي تقوم به تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما تقدمه من طرق سريعة لنقل المعلومات، والتفاعل مع المستخدم (346).

وتتمثل أهداف التدريب الإلكتروني في مساعدة المؤسسة على تعديل طرق التدريب التقليدية في مجال تنمية مواردها البشرية، بحيث يتم تهيئة المتدربين لإنتاجية أكبر في مجتمع المعرفة باستخدام التقنيات المعاصرة أثناء التدريب، ومواكبة التقنيات المستحدثة لمناهج التدريب، من حيث المحتوى والتصميم، والأساليب، مما يتيح القدرة على إنجاز العملية التدريبية والوصول للغرض المنشود منها

(344) زهير. عمار ياسر. (2018). *الآليات الحديثة لحماية وتأمين نظم المعلومات وآثارها على المنظومة الأمنية*. ص382.

(345) عبد المجيد. أحمد صادق. (2010). *التعليم الإلكتروني في أمن المعلومات. المملكة العربية السعودية*. السعودية: جامعة الملك خالد. ص39.

(346) الشهري. فايز. (2015). "*أمن المعلومات ... التحدي والمواجهة*". السعودية: مركز أسبار للبحوث العلمية والدراسات. ص59.

باستخدام البيئات التدريبية الافتراضية [347].

ويرى الباحث أنه يمكن لنا أن نلمس أهمية وفوائد التدريب الإلكتروني من خلال النقاط الآتية:

- مواكبة الانفجار المعرفي والتهيئة على التعامل مع معطيات العصر من خلال التدريب المستمر، وتوفير مصادره.
- إتاحة الفرصة لأكبر قدر من المتدربين للالتحاق بمستويات مختلفة من التدريب.
- التقليل من التكلفة المادية، وتوفير الجهد، والوقت.
- وضع استراتيجية تدريبية لأي مجال؛ لأن أغلب المعلومات التي يحتاجها المتدربون تكون في متناول أيديهم.

المطلب الثالث: المراقبة الإلكترونية لمواقع التواصل الاجتماعي

تعد المراقبة من أهم مصادر التحري التي غالبًا ما يستعان بها في البحث والتقصي عن الجرائم سواء التامة أولًا، وسواء تلك التقليدية أو المستحدثة، كجرائم الإنترنت، فهي جزء لا يستغنى عنه في أعمال رجال البحث والتحري، إذ تعد أسرع الدروب لكشف الجرائم [348].

أ- تعريف المراقبة الإلكترونية:

ويقصد بالمراقبة الإلكترونية "مراقبة شبكة الاتصالات" أو "الإجراء الذي يقوم به المراقب (بكسر القاف) باستخدام التقنيات التكنولوجية المستحدثة لجمع معلومات وبيانات عن المشتبه فيه سواء شخص أو مكان أو شيئا بحسب طبيعته وثيق بالزمن (التاريخ والوقت) لتحقيق هدف أمني أو لأي هدف آخر"[349].

يتبين من استقرائنا لهذا التعريف، أن المراقبة الإلكترونية هي الأخرى وسيلة من وسائل جمع البيانات والمعلومات عن المشتبه فيهم، يقوم بها مراقب إلكتروني، يتمثل في مأمور ضبط قضائي ذي

(347) الموسوي. علي بن شرف. (2010). "التدريب الإلكتروني وتطبيقاته في تطوير الموارد البشرية". ***مؤتمر تطبيقات تقنية المعلومات والاتصال في التعليم والتدريب***. السعودية: جامعة الملك سعود. ص3.

(348) مصطفى محمد موسى. (2005). *المراقبة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت*. دراسة مقارنة بين المراقبة الأمنية التقليدية والإلكترونية.. مصر: دار الكتب والوثائق القومية المصرية. الكتاب الخامس. الطبعة الأولى. ص12.

(349) المصدر نفسه. ص192.

كفاءة تقنية عالية تتماشى مع نوع الجريمة التي يتعامل معها، مستخدمًا في ذلك التقنية الإلكترونية وعبر شبكة الإنترنت، كأن يراقب أحد مخترقي الحاسب الآلي الخاص بالمجني عليه، أو يقوم بإعداد صندوق بريد إلكتروني مستنسخ لمراقبة المشتبه فيه عند إرساله أو استقباله لصور داعرة للأطفال عبر الإنترنت.

ب- محل المراقبة عبر الإنترنت:

تأسيسًا على ذلك فقد تكون محل المراقبة البيانات والمعلومات المتداولة عبر شبكة "الإنترنت" والتي يتاح الاطلاع عليها من جميع المستخدمين للشبكة وكذلك بيانات الترخيص للولوج للشبكة والتحرك داخلها، فمثل هذه البيانات يشبه التعامل مع الأماكن والطرق العامة في العالم المادي بالمفهوم التقليدي، فبيانات الولوج للإنترنت تعد من قبيل البيانات الشخصية، والتي يمكن التحري عنها وفقًا للقانون، فمعلومات ولوج الشخص للشبكة من رقم الهاتف وعنوان التعريف IP الذي قام باستخدامه لا تعد من الخصوصيات الشخصية، فعندما تتجول سيارة في الشوارع العامة فإن بيانات السيارة من حيث النوع والرقم والرخصة وغيرها وبيانات قائدها لا تعد من خصوصيات الفرد، الأمر نفسه يمكن تشبيه الدخول لمواقع الخدمات التي تقدمها شبكة "الإنترنت" بالدخول للمحلات العامة.

وقد تكون محل المراقبة الحسابات الشخصية التي لا يتاح للكافة دخولها ويسمح الدخول إليها من خلال كلمة مرور خاصة بالمستخدم لدى بعض المواقع التي تقدم خدمات للمستخدمين عبر الإنترنت والتي تتميز عن الأخرى في كونها مرتبطة بالمستخدم ولا يتم الإفصاح عنها إلا بإرادته أو باختراقها من خلال أدوات وتقنيات خاصة غير مشروعة بالنظام الرقمي.

ومن ثم فإن هذه المعلومات تعد من الخصوصية الشخصية، التي لا يجوز الاطلاع عليها بدون موافقة صاحبها إلا من خلال استخدام كلمة مرور بإذن مالكها أو إذن قضائي، فلا يسمح بالدخول

للمسكن وتفتيشه دون إذن من القضاء أو صاحبه لكونه محل أسرار الشخص والأمر نفسه بالنسبة للحسابات الشخصية عبر الإنترنت [350].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالمشتبه فيه المراقب من طرف مأمور الضبط القضائي هو شبكة الاتصالات، وذلك عن طريق مراقبة الشخص الذي أساء استخدام مواقع الإنترنت أو البريد الإلكتروني، إذ يتم من خلالها مراقبة اتصالاته الإلكترونية المشتبه فيها أي تلك التي تتم عن طريق الإنترنت بما في ذلك مراسلات البريد الإلكتروني [351].

ج- تقنيات المراقبة عبر الإنترنت لجرائم نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي:

إن التقنية المستخدمة في هذه المراقبة هي التقنية الإلكترونية والتي تعني مجموعة الأجهزة المتكاملة مع بعضها، بغرض تشغيل مجموعة من البيانات المتعلقة بالمجرمين أو المشتبه فيهم وفق برنامج موضوع مسبقًا لتحديدهم من أجل ضبطهم وتفتيشهم وجمع الأدلة قبلهم لإثبات إدانتهم وتقديمهم إلى المحاكمة [352].

ومن قبيل البرامج المتداولة عبر الإنترنت التي تستخدم في المراقبة الإلكترونية ويُعد استخدامها اعتداءً غير مشروع يقع مرتكبه تحت طائلة القانون في جرائم التجسس الإلكتروني، وتقوم هذه البرامج بمراقبة وتسجيل التحركات والأفعال التي تتم على جهاز الحاسب المضيف دون أن يشعر المستخدم بوجود البرنامج، ومنها برامج تسجيل المفاتيح Key loggers، وبرامج مراقب الإنترنت Internet monitoring software، وبرامج المراقبة الشامل PC Surveillane software، البرامج الدعائية AD WARE، برامج الأبواب الخلفية Backdoor، برامج كعكة الإنترنت Internet cookies.

(350) خالد حازم إبراهيم. (2013). *دور الأجهزة الأمنية في الإثبات الجنائي. مصر: دار الصفوة للنشر والتوزيع.* ص259.

(351). عمر محمد بن يونس. (2009). *الإجراءات الجنائية عبر الإنترنت المرشد الفيدرالي الأمريكي لتفتيش وضبط الحواسيب وصولًا إلى الدليل الإلكتروني في التحقيقات الجنائية.* ص372.

(352) مصطفى محمد موسى. (2005). *دليل التحري عبر شبكة الإنترنت*. مصر: دار الكتب القانونية. ص180.

ومن ناحية أخرى، قامت العديد من جهات البحث في الدول المختلفة بتصميم برامج رقمية ذات تقنيات عالية للقيام بأعمال المراقبة عبر الإنترنت لتتبع مرتكبي جرائم نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ولا شك أن هذه البرامج تتطلب درجات عالية من التطور التكنولوجي في تصميمها بما يتواءم وتحقيق الفاعلية في التطبيق من ناحية واليقين بصحة المعلومات التي يتم التحصل عليها عن طريقها، وفيما يلي نماذج لبرامج المراقبة التي استخدمت من بعض جهات البحث [353]:

1- تقنية برنامج كارنيفور:

هو برنامج صمم ليسمح لوكالة المباحث الفيدرالية الأمريكية FBI بالتعاون مع مزود الخدمة ISP لتطبيق أمر قضائي يجمع معلومة محددة حول رسائل البريد الإلكتروني، أو أي رسائل إلكترونية أخرى من وإلى مشتبه به محل التحقيق، وهو عبارة عن برنامج ضمن حزمة أدوات تقنية بمواصفات معينة تتفق مع متطلبات التشريع الأمريكي لتكسب الدليل المستخلص شرعيته، ويراعى تحديد أوامر المحكمة التي تسمح بمتابعة المعلومة الشخصية شهريًا، ويعد هذا البرنامج بدائيًا ويستعمل لأغراض محددة وضمن نطاق جغرافي محدد وليس له إمكانيات التجسس العالمي مثل برنامج (إيكيلون)، ويستخدم هذا البرنامج الهكرة في التنصت على الحزم الواردة والصادرة من وإلى حساب بريد إلكتروني محدد وله نسخة متداولة تسمى Packetsniffer، ومن خواصه أنه لا يغير بالبيانات التي يقوم بجمعه وتقتصر مهمته على التنصت على حزم البيانات وتسجيل نسخة منها فقط، ولا يسجل هذا البرنامج المحتويات الفعلية للبريد ولكن يرصد المعلومات المدونة بمقدمة البريد Headers وكذلك برصد المزودات والملفات التي يحاول المشتبه به النفاذ من خلالها دون رصد المحتوى الفعلي لها [354].

(353) مصطفى محمد موسى. (2005). *المراقبة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت*. ص210.

(354) نبيلة هبة هروال (2007). *الجوانب الإجرائية لجرائم الإنترنت في مرحلة جمع الاستدلالات*. مصر. دار الفكر الجامعي. ص197.

2- تقنية كشف وجمع الأدلة والقرائن من رسائل البريد الإلكتروني:

تأسست عام 1988 شركة اكتشاف الأدلة والقرائن الإلكترونية من قبل الأمريكي جون جيسين، وهي شركة تختص بالبحث والتحري عن الوثائق الإلكترونية باعتبار أنها وثائق تترك أثرًا لا يمحى، ويمكن استعادتها مهما اجتهد الفاعل في محوها.

ولقد قامت تلك المؤسسة بتطوير العديد من البرامج المتخصصة في البحث في ذاكرة الحاسب والرسائل التي تم مسحها، والمعلومات التي تصاحبها والتي لا تظهر للمستعمل العادي.

3- تقنية مراقبة البريد الإلكتروني:

وهي عبارة عن برنامج صممه الأمريكي ريتشارد اتوني، من أجل الكشف عن محتوى البريد الإلكتروني موضوع المراقبة، وقراءة الرسائل التي قام صاحبها بإتلافها أو تلك التي لم يقم بتخزينها أساسًا، ولقد استخدمت أجهزة الاستخبارات الأمريكية هذا البرنامج لكشف مشتبه فيه من الجنسية الروسية أثناء محاولة اختراق المواقع على شبكة الإنترنت (355).

4- تقنية تعقب المواقع الإباحية:

وهو ما يسمى ببرنامج "نوبد شرطة الإنترنت" وهو برنامج يقوم بالبحث عن الصور الإباحية على نظام الحاسب والتي تعمل من خلال برنامج التشغيل الويندوز في الإصدارات الحديثة منه، حيث يتولى البرنامج إبلاغ الأجهزة المختصة لتطهير الشبكة من المواقع الإباحية والجنسية، ويمكن أن تتم من خلال رسالة يتم بثها في شكل دودة إلكترونية معنونة بـ "ساعدونا لإنهاء المواقع الإباحية" (356).

(355) نبيلة هبة هروال. (2007). *الجوانب الإجرائية لجرائم الإنترنت في مرحلة جمع الاستدلالات*. ص198.
(356) مصطفى محمد موسى (2005). *المراقبة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت*. ص207.

المبحث الثاني: الحلول الأمنية لمكافحة جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي

للتعرف على الحلول الأمنية لمكافحة جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطالب ثلاثة، كالآتي:

المطلب الأول: الاعتراض الإلكتروني للمحتوى المخالف في مواقع التواصل الاجتماعي

ثمة أشخاص يسهمون في وصول وتجميع المعطيات والمعلومات عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتحويل هذه المعطيات ونقلها، هم الأشخاص الذين يمثلون دور الوسيط، سواء تمثل ذلك فيمن اقتصر عملهم على الجانب الفني والتقني فقط، أم تعداهم إلى متعهد الإيواء، أو مزود الخدمة، وهو كل شخص سواء أكان طبيعيًا أم معنويًا يتولى تخزين البرامج التطبيقية والسجلات المعلوماتية لعملائه.

وقد يكون مزود الخدمة النوعية، وهم الذين يقومون بأنشطة دقيقة تكميلية يتم تقديمها لتسهيل زيادة جودة الخدمة، ويطلق عليها البعض مصطلح "activites de pointage" ويدخل عمل تلك الطائفة في المرحلة ما بين مقدم المعلومات والمستفيد، ومن أهم تلك الخدمات تزويد العميل بنظام الباحث الآلي "moteur de recherché" الذى يسهل له السباحة عبر الشبكة والتقاط المواد المبتغاة وتجنب المواقع والمعلومات غير المرغوب فيها أو ذات المحتوي غير المشروع، وكذلك خدمة إنشاء خطوط دقيقة تسهل الربط المباشر والسريع بالشبكة والمادة المعلوماتية المطلوبة "liens hypertexts"[(357)].

وهناك عدة مواقع على شبكة "الإنترنت" تحقق للمستخدم الحد الأقصي من الحماية وتتميز في ذات الوقت بقدر كبير من المرونة، وتلك البرامج هي:

1- (Net Nanny): وهو برنامج يحتوي على مجموعة كبيرة من القوائم، وقد صمم بحيث يوفر درجة كبيرة من المرونة في تخصيص القوائم أو تعديلها أو إنشاء قوائم شخصية بحتة بناءً على رغبة المستخدم،

(357) الخلايلة. عايد رجا. (2011). *المسؤولية التقصيرية الإلكترونية "المسؤولية الناشئة عن إساءة استخدام أجهزة الحاسوب والإنترنت" دراسة مقارنة*. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع. ص56.

كما يتيح أن تتم الرقابة بأكثر من طريقة، فيمكن حظر كلمات أو عبارات معينة، كما يمكن حظر نوعيات من المواقع أو غرف المحادثة، وغير ذلك.

2- (Cybersitter): أو "جليسة أطفال الشبكة"، وهو مصمم إما ليحظر الوصول إلى المواقع غير المرغوبة أو يطلق تحذيرًا عند محاولة الوصول إليها، كما يمكن إعداده لتنقية واستبعاد الألفاظ والجمل غير اللائقة من المقالات أو البريد الإلكتروني، ويتضمن إمكانية ضبط إعداداته على نحو يمنع الأطفال من إرسال المعلومات الشخصية والخاصة إلى الغير حال اتصالهم بالشبكة، مثل الاسم والعنوان ورقم الهاتف.

3- (Surf Watch): أو "مراقب التجوال"، وتقوم التقنية الأساسية فيه على تقسيم المواد الضارة وغير اللائقة إلى خمس مجموعات رئيسية هي المواد ذات المضمون الجنسي، والعنف الزائد، والمواد المخدرة، وألعاب المقامرة، والحض على الكراهية، ثم تضم كل مجموعة تقسيمات فرعية داخلية تسمح بأكبر قدر من المرونة وحرية الاختيار في إعدادات المستخدم.

4- (Cyber Patrol): أو "داورية الشبكة" وقد بني البرنامج على وجود طائفتين من القوائم: قوائم المواقع التي ثبتت سلامتها والاطمئنان إلى محتواها، والقوائم التي تضم المواقع الضارة وغير الملائمة للصغار، ويكون على الآباء والمربين والمسؤولين واجب مراجعتها وتنقيحها بصفة دورية (358).

5- (Cyber Snoop): أو "مراقب الشبكة" ووظيفة هذا البرنامج متابعة تحركات وجولات الصغار في أرجاء الشبكة وتسجيل كل المواقع التي يتصلون بها ومدة البقاء في كل موقع والمواد التي تم إنزالها على حساباتهم، ويتميز بإمكانية مهمة، وهي أن تفعيل عمله يتم من خلال "كلمات سر"، ولا يمكن التوصل إلى إبطال وظائفه لمن لا يملك تلك الكلمات، مما لا يسمح للأطفال الأذكياء باستخدام الحيل للالتفاف حوله أو إيقاف عمله.

(358) الحمامي. عمر أبو الفتوح عبد العظيم. (2019). "حجب المواقع الإلكتروني. دراسة جنائية مقارنة". ***مجلة البحوث القانونية والاقتصادية***. مصر: جامعة المنوفية. العدد 50. ص421.

مسؤولية مزود الخدمة الجنائية عن الجرائم المرتكبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي

عد مزود الخدمة منبع التدفق المعلوماتي، فهو بمنزلة ناشر الموقع، لأنه المسؤول الأول عن المعلومات التي تمر خلال الشبكة، فهو الوحيد الذي يملك السلطة الحقيقية لمراقبة المعلوماتي التي يتم نشرها، وقد عرفه المشرع الفرنسي في التعديل الذي أجراه على قانون حرية الاتصالات الصادر عام 1986 بعد أن أطلق عليه الشخص القائم على تقديم خدمة الإنترنت بأنه "الشخص الذي كون نشاطه توفير خدمات الاتصال السمعية والبصرية المشار إليها بالمادة 43-1" وقد عرفت هذه المادة الاتصالات بأنها كل نقل أو إذاعة أو استقبال لعلامات أو إشارات أو كتابات أو أصوات أو صور أو معلومات أيًا كانت طبيعتها بالأسلاك أو بالضوء أو بالراديو أو بالكهرباء أو بأي نظام إلكتروني، وعرفت الاتصالات السمعية والبصرية بأنها كل شيء يوضع تحت تصرف الجمهور بأي وسيلة من وسائل الاتصال كالعلامات أو الكتابات أو الصور أو الأصوات أو الرسائل أيًا كانت طبيعتها التي لا تتخذ صورة المراسلات الخاصة، حيث عد جانب من الفقه الفرنسي هذا التعريف واسعًا شمل من بين وسائل الاتصال خدمات الإنترنت (359).

وبهذا الوصف يكون مزود خدمات الإنترنت هو الشخص الذي ترفع عليه دعاوي المسؤولية عن الأضرار التي تنتج عن المعطيات المنشورة على الشبكة سواء تضرر منها الغير أم مؤلف هذه المعطيات، فهو المسؤول الرئيسي عن المعلومات التي تتداول على شبكة "الإنترنت" عبر وسائل التواصل الاجتماعي باعتبار أنه الشخص الوحيد الذي يتمتع بسلطة حقيقية لمراقبة محتوى هذه المعلومات بالنسبة للآخرين، كما أنه يملك حق السيطرة على نشرها وبثها، ومن ثم فهو ملزم باحترام القواعد والأحكام القانونية التي تفرضها النصوص المختلفة المتعلقة بحق النشر وحماية الحياة الخاصة للآخرين وحماية حقوق المؤلف، وقد عده المجلس الأوروبي المسؤول الأول عن المحتويات المعلوماتية في إطار الاتصالات الإلكترونية. إلا أن لمزودي خدمات الإنترنت

(359) الخلايلة. عايد رجا. (2011). *المسؤولية التقصيرية الإلكترونية*. ص58.

دور رقابي يتمثل في استحداث آليات يمكن من خلالها التعرف على أكثر الكلمات المفتاحية استخدامًا على سبيل المثال أو الأوسمة (360) hashtaq# المستخدمة أيضًا؛ إذ من خلالها يمكن إعداد قائمة بالمصطلحات التي يستدل منها على أن مستخدمها يقوم بنشر محتوى مجرم، كأن تكون المكالمات المفتاحية عبارة عن فضيحة – تفجير – جهاد – عبوات ناسفة – وغيرها من العبارات والمصطلحات المتوقع استخدامها في المشاركات ذات المحتوى المجرم عبر أي من وسائل التواصل الاجتماعي.

ومن خلال هذه المراقبة يمكن لمزود الخدمة عن طريق العنوان البروتوكولي IP وبمراعاة العنصر الزمني، أن يتوصل لهوية المستخدم المتهم في ارتكاب الجريمة، الأمر الذي من شأنه سهولة ملاحقته قضائيًا متى طلبت السلطات المختصة بيانات المستخدم. (361)

وتطبيقًا لذلك قامت هيئة تنظيم الاتصالات بدولة الإمارات العربية المتحدة بتوفير آلية عبر موقعها الإلكتروني للإبلاغ عن "محتوى محظور" لمقدمي خدمة الإنترنت في دولة الإمارات العربية المتحدة وهما شركتي (اتصالاتetisalat)(362) و(دو du)(363)، على أنه يشترط في البلاغ أن يكون المحتوى المبلغ عنه واقعًا ضمن إحدى فئات المحتوى المحظور، وقد عرفت هيئة تنظيم الاتصالات المحتوى المحظور بأنه "أي محتوى غير مقبول أو متعارض مع المصلحة العامة أو الآداب العامة أو النظام العام أو الأمن الوطني أو تعاليم الدين الإسلامي، أو محظور بموجب أي قوانين أو أنظمة أو إجراءات أو لوائح أو

(360) يمكن أن يكون للوسم # دلالة على شخص ما بحسب متى دلت الأحوال على ذلك، فقد يقوم بعض المستخدمين بالمشاركة في وسم معين يتم إطلاقه على شخص ما على سبيل المثال على أن يتم استخدام هذا الوسم كلقب لهذا الشخص ليتم الإساءة له بالتعريض دون ذكر اسمه، إلا أن للقضاء كلمته متى تبين من ظروف الواقعة والملابسات أن أفراد المجتمع أو فئة منه تعلم بمن هو المقصود بهذا اللقب أو الوسم، وفي ذلك قضت محكمة التمييز الكويتية بتأييد الحكم الصادر ببراءة المتهمين من جريمة التعييب في الذات الأميرية ومسند الإمارة من خلال استخدامهم لوسم – هاشتاق - # بطارية، الطعن رقم (681) لسنة 2013م جزائي 1، جلسة 2015/12/27م محكمة التمييز بدولة الكويت.

(361) العازمي. فهد عبد الله العبيد (2015) *الإجراءات الجنائية المعلوماتية*. مصر: دار النهضة العربية. ص481.

(362) يمكن الإبلاغ عن المحتوى المحظور لدى مزود خدمة الإنترنت شركة اتصالات عبر الرابط الآتي:

www.etisalat.ae/en/generic/contactus-forms/web-blockunblock.jsp.

(363) يمكن الإبلاغ عن المحتوى المحظور لدى مزود خدمة الإنترنت شركة دو عبر الرابط التالي:

www.du.ae/ar/surfsafely

متطلبات نافذة في الدولة"، إذ يتم منع الوصول إلى المواقع والصفحات التي تشتمل على محتوى محظور بواسطة مزودي خدمات الإنترنت في دولة الإمارات العربية المتحدة. (364)

هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن وسائل التواصل الاجتماعي قد وفرت آلية عبر مواقعها الإلكترونية للإبلاغ عن المحتوى المحظور لاتخاذ الإجراء اللازم، سواء بحذف المحتوى أو بوقفه أو بإزالة حساب المستخدم، على أن يراعى بشأن مفهوم المحتوى المحظور المفاهيم السائدة في دول تلك الشركات (365)، هذا إضافة إلى إمكانية فرض مصادرة على أي اسم مستخدم أو إزالة أو تعديل أو حظر أو مراقبة المحتوى لأي سبب متى كانت ترى أنه يشكل انتهاكًا لشروط الاستخدام لكن دون التزام من جهتها بذلك (366).

فبالنسبة لانستغرام Instagram يكون الوصول إلى معلومات المستخدم وحفظها ومشاركتها تنفيذًا لطلب قضائي، مثل أمر تفتيش أو طلب محكمة أو مذكرة إحضار إذا توفر لديها بحسن نية أن القانون يحتم ذلك، كما يشمل هذا استجابة الطلبات المرسلة من الجهات القضائية من خارج الولايات

---

(364) للاطلاع على قائمة المحتوى المحظور يرجى التفضل بزيارة الموقع الإلكتروني لهيئة تنظيم الاتصالات بدولة الإمارات العربية المتحدة: www.tra.gov.ae التصفح في: 2021/5/19م، الساعة: 7.29 مساءً.

(365) تم تجميع هذه المادة بواسطة هيئة تنظيم الاتصالات بدولة الإمارات العربية المتحدة والمنشورة عبر موقعها الإلكتروني www.tra.gove.ae، التصفح في: 2021/9/19م، الساعة: 7.37 مساءً.

(366) "We identify government representatives based on their use of official government email domains (e.g., name@department.gov) and other factors including prior direct engagement (e.g. phone calls) or prior submission of valid legal process (e.g., a court order).
Each report may identify multiple items to be removed.
For example, a single report may ask us to remove individual tweets or an entire user account.
We may not comply with every report of all asects of a report for a variety of reasons.
For example, we do not comply with reports that fail to dentify content on Twitter.
Percentage of accounts actioned refers to the percentage of accounts reported that were found to be in violation of Twitter's Terms of service.
Accounts reported includes specific accounts reported as well as any individual account reported as a Tweet. An individual account reported multiple times is reflected as one account within the rep[orted figure above.
If multiple tweets were reported for a given account, that is reflected as one account within the reported figure above".

للمزيد حول الطلبات الحكومية لإزالة المحتوى أو غلق حساب المستخدم عبر تويتر:
https://transparency.Twitter.com/en/gov-tos-reports.html.

المتحدة الأمريكية، متى توفر لدى انستغرام الاعتقاد بحسن نية أن الاستجابة مطلوبة قانونًا بموجب القوانين المحلية في ذلك الاختصاص القضائي؛ وأنها متوافقة مع المعايير الدولية المقبولة. (367)

والأمر سواء بالنسبة لفيسبوك Facebook حيث إنها بينت في شروط الاستخدام بأنها لا تراقب إجراءات المستخدمين على فيسبوك ولا توجهها، وإنها ليست مسئولة عن المحتويات أو المعلومات التي ينقلها المستخدمين أو يشاركونها على فيسبوك، كما أنها ليست مسئولة عن أي محتوى أو معلومات عدوانية أو غير لائقة أو غير قانونية أو شيء غير مقبول خلاف ذلك قد يصادفها المستخدم على فيسبوك، وأنه لاعتبارات أن المستخدم أقر بموافقته على أن تقوم فيسبوك بجمع معلوماته عن أجهزة الكمبيوتر أو الهواتف أو الأجهزة الأخرى التي يتم تثبيت خدمات فيسبوك عليها، أو يتم استخدامها للوصول إلى خدمات فيسبوك وفقًا للأذونات الممنوحة من طرف المستخدم، كبيانات نظام التشغيل وإصدار الأجهزة وإعدادات الجهاز وملفات وأسماء البرامج مستخدمة وأنواعها وقوة إشارة الإنترنت والبطارية ومعرفات الأجهزة، وموقع الأجهزة شاملًا المواقع الجغرافية المحددة بواسطة نظام تحديد المواقع العالمي GPS والبلوتوث وإشارات WIFI ومعلومات الاتصال كاسم موفر خدمة الهاتف المحمول أو موفر خدمة الإنترنت ونوع المتصفح واللغة والمنطقة الزمنية ورقم الهاتف المحمول وعنوان بروتوكول الإنترنت IP، إذ يجوز لفيسبوك Facebook الوصول وحفظ ومشاركة هذه المعلومات تنفيذًا لطلب قضائي، كأمر تفتيش أو طلب محكمة أو مذكرة إحضار متى توفر لدى فيسبوك اعتقاد بحسن نية بأن القانون يوجب عليها ذلك، ويشمل هذا استجابة للطلبات القانونية الواردة من الجهات القضائية خارج الولايات المتحدة، حيث يتوفر لدى فيسبوك بحسن نية أن الاستجابة مطلوبة قانونًا بموجب القوانين المحلية في ذلك الاختصاص القضائي، والتي تطبق على المستخدمين في إطار ذلك الاختصاص القضائي، وأنها تتوافق

(367) راجع في ذلك شروط الاستخدام لوسيلة التواصل الاجتماعي انستجرام، منشورة عبر الموقع الإلكتروني لانستجرام: www.instagram.com التصفح في: 2021/9/20، الساعة 11.56 صباحًا.

مع المعايير الدولية المقبولة، وذلك عندما تكون تلك المعلومات موضوع طلب قانوني أو تحقيق محكوم، أو تحقيقات بشأن الانتهاكات المحتملة للشروط والسياسة الخاصة بفيسبوك، أو لمنع الأضرار بأي شكل آخر[368].

وفي ذلك أعلنت شركة فيسبوك facebook في يوم 2020/8/23م بانها تغلق يوميًا اكثر من مليون حساب مستخدم أنشئ لأغراض عدة كالاحتيال ونشر خطاب الكراهية، إلا أنها صرحت أيضًا أنها لا تستطيع السيطرة الفعلية على كافة الحسابات؛ وذلك لاعتبارات أن عدد حسابات مستخدمي فيسبوك تجاوز (2) مليار مستخدم، ويقابل هذا العدد تفاعل هائل يصعب على شركة فيسبوك التقاط جميع الحسابات التي تنتهك شروط الاستخدام وسياسة الخصوصية، بيد أنها تسعى لإزالة المشاركات المكتوبة ومقاطع الفيديو التي تجدها الشركة متى كانت مخالفة لقواعد فيسبوك، ولهذه المناسبة صرح الرئيس التنفيذي لشركة فيسبوك مارك زوكربيرج أن الشركة ستقوم بتوظيف (3000) عامل إضافة لمراقبة وإزالة المحتوى المسيء.[369]

والأمر سواء بالنسبة لسناب شات snapchat، حيث إنها تقوم بجمع معلومات عن موقع المستخدم وبموافقته، أي تجمع معلومات عن موقعه الجغرافي الدقيق باستخدام طرق تشمل نظام تحديد الموقع العالمي GPS، والشبكات اللاسلكية والأبراج الخلوية، ونقاط الوصول إلى Wifi، وأيضًا من خلال ملفات الكوكيز وغيرها من التقنيات التي يمكنها جمع معلومات عن نشاط المستخدم ومتصفحه وجهازه، وعليه يمكن لسناب شات أن تصل إلى معلومات الجهات ونوع متصفح الويب واللغة وأوقات الوصول والصفحات التي تمت مشاهدتها وعنوان بروتوكول الإنترنت IP والمعرفات المرتبطة بملفات تعريف

(368) للمزيد يرجى الاطلاع على شروط الاستخدام والخصوصية عبر فيسبوك www.facebook.com التصفح في: 2021/9/20، الساعة: 3.25 مساءً.

(369) مقال منشور عبر الموقع الإلكتروني لشبكة CBNC على الرابط التالي:
www.cnbc.com/2017/08/24/facebook-removes-1-million-account-every-day-security-chief-says.html. التصفح في: 2021/9/20، الساعة: 10.35 مساءً.

الارتباط أو التقنيات الأخرى التي قد تحدد جهاز المستخدم أو متصفحه، وكذلك الصفحات التي زارها قبل أو بعد الانتقال إلى موقع سناب شات على الويب، وعليه يمكن لسناب شات مشاركة هذه المعلومات لأسباب قانونية مع الجهات القضائية متى كانت سناب شات تعتقد أن الكشف عن هذه المعلومات لازم للامتثال للقانون أو طلب حكومي أو قانون ساري أو التحقيق وغيرها. (370)

وبهذا الصدد نظرت أمام قضاء إمارة عجمان تهمة الاعتداء على خصوصية الغير في غير الأحوال المصرح بها قانونًا، حيث قضت محكمة عجمان الابتدائية وأيدتها في ذلك محكمة الاستئناف ببراءة المتهمة من التهمة المسندة إليها، وذلك لأسباب عدة أهمها بهذا الصدد ورود جواب من جهاز استخبارات الإشارة – هيئة تنظيم الاتصالات سابقًا – بما يؤكد عدم التمكن من الوصول إلى بيانات المستخدم لعدم خضوع شركة سناب شات Snapchat لسلطة دولة الإمارات، حيث ورد في الجواب: "بالإشارة لكتابكم رقم 2017/10705 بتاريخ 4 أكتوبر 2017 بخصوص الموضوع أعلاه، فإننا نود أن ننوه أن شركة (سناب جات "snapchat") مقرها الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم فإنها لاتخضع لسلطة الدولة ولا تستجيب لطلبات توفير المعلومات الصادرة من غير الحكومة الأمريكية كما نود أن نوضح أن الهيئة معنية بطلبات البيانات الخاصة إلى الشركات الأجنبية في حالات الخطر الوشيك المنطوية على وفاة أو إصابة خطرة للأشخاص فقط حيث تستجيب هذه الشركات لمثل هذه الطلبات بشكل مباشر، علمًا أن طلب المعلومات المذكور في رسالتكم لا يندرج ضمن هذا النوع من الطلبات"(371)، هذا إضافة لورود جوانب آخر بناء على خطاب من المحكمة الابتدائية لجهاز استخبارات الإشارة (الهيئة

(370) يمكن الاطلاع على شروط الاستخدام الخاصة بسناب شات عبر الموقع الإلكتروني للشركة: www.snapchat.com التصفح في: 2021/9/21م، الساعة 1.47 مساءً.

(371) جواب صادر من هيئة تنظيم الاتصالات، مرجع رقم TRA TRA/PPD/17/157، صادر بتاريخ 12 نوفمبر 2017، في القضية رقم (54539 لسنة 2017 جزاء عجمان، جلسة 2017/12/18م، المطعون بها بالاستئنافين رقما (1846) و(1905) لسنة 2017م، جلسة 2018/2/20م غير المطعون على الحكم فيه عن طريق النقض من قبل النيابة العامة.

الوطنية للأمن الإلكتروني) والذي ورد فيه (بالإشارة إلى كتابكم رقم 12986/2017 بتاريخ 20 نوفمبر 2017م، نفيد سيادتكم علمًا بتعذر تحقيق المطالب المذكورة في كتابكم أعلاه".[372]

وهذا الخطاب الوارد من جهاز استخبارات الإشارة، بجانب شروط الاستخدام وسياسة الخصوصية، إضافة للتقارير التي تنشرها شركة سناب شات "snapchat" حول طلبات التحصل على بيانات المستخدمين، إنما تؤكد جميعها على أن الشركة تستجيب بنسبة عالية للطلبات الواردة إليها عن جهات الاختصاص في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فإن هناك نوعين من الطلبات – حسب التقسيم المعلن عنه – وهي الطلبات الطارئة والطلبات الأخرى، فبالنسبة للطلبات الطارئة الواردة للشركة من خارج الولايات المتحدة الأمريكية، فقد استجابت الشركة للعديد منها، في حين أنها في غضون عام 2017م لم. تستجب للطلبات الأخرى الواردة إليها من خارج الولايات المتحدة إلا لطلب واحد وردها من المملكة المتحدة، إلا أن التقارير الخاصة بعام 2017م تؤكد أن شركة سناب شات استجابت لطلبات حكومية لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، لإزالة محتويات لا تشكل مخالفة لشروط الاستخدام وسياسة الخصوصية، وذلك لاعتبارات أن المحتوى الذي تمت إزالته مخالفة للقوانين الدولة طالبة الإزالة[373].

وكذلك الأمر بالنسبة لتويتر Twitter حيث تقوم بمجرد إنشاء حساب المستخدم بجمع معلوماته، كموقعة بنظام تحديد المواقع العالمي GPS وبيانات جهازه ومعلومات عن الشبكة اللاسلكية وأبراج الهواتف المحمولة بالقرب من جهازه الجوال، وعنوان بروتوكول الخاص به، إذ يمكن لشركة تويتر أن

(372) جواب صادر من جهاز استخبارات الإشارة، رقم PR-DECC17-337802 الصادر بتاريخ 2017/12/27م حيث وجهت المحكمة الابتدائية في ذات القضية خطاب للهيئة "للإيعاز لمن يلزم لبيان ما إذا كان الحساب ... والخاص ببرنامج التواصل الاجتماعي ساب شات يعود للمتهمة المذكورة أعلاه من عدمه ولبيان ما إذا كانت الصورة المرفقة قد أضيفت من قبل الحساب سالف الذكر من عدمه"، فكان الرد من قبل جهاز استخبارات الإشارة بتعذر تحقيق المطالب، وهذا ما يؤكد أن تلك الشركات لاعتبارات أنها واقعة خارج الدولة فإن الوصول لبيانات المستخدمين أمر ممزوج بين العصوبة والاستحالة.

(373) للاطلاع على التقارير يرجى زيارة الصفحة المخصصة لها عبر الموقع الرسمي لشركة سناب شات:
https://www.snap.com/en-US/privacy/transparency

تفصح عن تلك البيانات متى رأت أن ذلك ضروريًا بشكل معقول لنفاذ القانون أو لإجراءات قانونية أو بناء على طلب حكومي [374].

وأما بالنسبة لإزالة المحتوى المخالف لسياسة الاستخدام وشروط الخصوصية، فقد صرحت تويتر Twitter أنها " خلال الفترة المشمولة بالتقرير من 1 يناير 2020م حتى 30 يونيو 2020م، تم تجميع ما مجموعة 798.598 حسابًا عن المخالفات المتعلقة بترويج الإرهاب، وهو ما يقل بنسبة 20% عن حجم المشاركة في فترة التقرير السابقة، ومن بين هذه الحسابات، كانت 95 % من الحسابات التي تم الإبلاغ عنها بواسطة أدوات مكافحة الرسائل الاقتحامية الداخلية، بينما تم تعليق 80% من هذه الحسابات قبل أول تغريدة لها" [375].

كذلك الأمر بالنسبة لوسيلة التواصل الاجتماعي يوتيوب youtube حيث إنها بجانب المعلومات التي يقوم المستخدم بتقديمها ليوتيوب، فإن لها أن تتحصل على معلومات إضافية نتيجة استخدام خدماتها، مثال على ذلك يمكنها جمع معلومات متعلقة بالجهاز المستخدم كطراز هذا الجهاز وإصدار نظام التسجيل وبيانات خاصة بشبكة الجوال بما في ذلك رقم الهاتف ومعلومات السجل الهاتفي كرقم الهاتف ورقم المتصل ووقت المكالمات وتاريخها ومدة المكالمات ومعلومات الرسائل النصية sms وعنوان بروتوكول الإنترنت ومعلومات الموقع الفعلي للمستخدم من خلال عنوان بروتوكول الإنترنت IP وتقنية نظام تحديد الواقع GPS ومعلومات حول الأجهزة المجاورة ونقاط الوصول إلى Wifi وأبراج الهاتف الجوال، وبناء على ذلك تقوم شركة يوتيوب بمشاركة هذه المعلومات مع الشركات أو الهيئات أو الأفراد خارج Google متى كانت تعتقد بحسن نية أنه من الواجب الدخول إلى هذه المعلومات أو

(374) للمزيد يمكن الاطلاع على شروط الاستخدام الخاصة بتويتر عبر الموقع الإلكتروني للشركة: www.support.twitter.com التصفح في: 2021/10/20م، الساعة: 4.17 مساءً.

(375) للمزيد: يُرجي الاطلاع علي صفحة الإحصائيات الخاصة بوسيلة التواصل الاجتماعي تويتر عبر موقعها الرسمي: https://transparency.twitter.com/en/gov-tos/reports.html.
التصفح في: 2021/10/20م، الساعة: 4.27 مساءً.

استخدامها أو الاحتفاظ بها أو نشرها، وذلك بناء على التزام بأي قانون سار أو لائحة سارية أو إجراء قانوني أو طلب حكومي واجب التنفيذ، أو تطبيقًا لبنود الخدمة السارية متضمنًا البحث عن احتمال وقوع انتهاكات من المستخدم(376).

ويرى الباحث أن لمزود خدمات الإنترنت دورًا محوريًا في إطار المسؤولية عن هذه الخدمات وما تحتويها من معطيات، إذ هو الذي يملك السلطة الحقيقية في الرقابة على المعلومات وبثها، ومن الممكن ألاَّ يكون المورد منتجًا للمعلومة التي يوردها، إنما هو فقط مجرد ناشر لها في إطار عقد توريد المعلومات الذي يربطه بمصدر المعلومات كوكالة نشر مثلًا.

المطلب الثاني: تتبع مروجي الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي

الإمارات العربية المتحدة هي دولة عربية إسلامية، تقوم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على جميع الجرائم التي تقع على أراضيها، وهو ما أشارت إليه المادة السابعة من الدستور الإماراتي (377).

وتجدر الإشارة إلى نص المادة السابعة والعشرين من الدستور ذاته من أنه: "يحدد القانون الجرائم والعقوبات. ولا عقوبة على ما تم من فعل أو ترك قبل صدور القانون الذي نص عليها"(378).

وبذلك تضمن قانون الجرائم والعقوبات الاتحادي رقم (31) لسنة 2021، المنصوص في مادته الأولى على أن: "تسري في شأن جرائم الحدود والقصاص والدية أحكام الشريعة الإسلامية، وتحدد الجرائم والعقوبات التعزيزية وفق أحكام هذا القانون والقوانين العقابية الأخرى"(379).

(376) للاطلاع على شروط الاستخدام والخصوصية ليوتيوب التابعة لشركة جوجل google يرجى التفضل بزيارة الموقع الإلكتروني لجوجل: www.google.com التصفح في: 2021/10/20م، الساعة 4.48 مساءً.
(377) أنظر: المادة السابعة. دستور دولة الإمارات العربية لمتحدة الصادر عام 197 والمعدل في 2009.
(378) أنظر: المادة السابعة والعشرون. دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الصادر عام 1971 والمعدل في 2009.
(379) أنظر: المادة الأولى. قانون الجرائم والعقوبات الاتحادي رقم 31 لسنة 2021.

فتعد الأخبار الكاذبة من أشد الأسلحة المدمرة والفتاكة للأشخاص والمجتمعات فكم أرقت من أبرياء، وكم قسمت من عظماء، وكم هدمت من صلات، وكم تسببت في جرائم، وكم فصمت من علاقات وصداقات، وكم دحرت الأخبار الكاذبة من جيوش وكم أخرت في سير أقوام.

وهي موجودة منذ وجود الخليقة في هذا الكون، وستبقي ما بقي الإنسان موجودًا، لأن من شيم النفس البشرية أن تصاب بالأمراض النفسية، كالحسد والحقد والكراهية، والنفاق وغيرها الأخبار الكاذبة احدى الطرق التي يعبر بها الإنسان عن تلك الصفات، بل يعبر بها عما يجيش في نفسه تجاه الآخرين.

وتنتشر الأخبار الكاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي تبعًا لأهمية الموضوع الذي تتحدث عنه وغموضه ومعادلة هذا درجة انتشار الخبر الكاذب = مقدار الأهمية لا مقدار الغموض، من هذا المنطلق فإننا نجد أن الخبر الكاذب هو خبر ينتشر دون التثبت من صحة وقوعه [380].

وتتلخص في إدخال فكرة في وجدان شخص أو أشخاص لتحول نفسها إلى أعمال أو تحرك أو إثارة النفوس أو إهاجة الخواطر أو الشكوى أو القضاء على الاتزان النفسي الناجم عن اطمئنان الشخص إلى عقائد وقيم مجتمعية ورضائه بها، وقد تكون هذه شفهية أو بالكتابة أو بالرسم والكاريكاتير أو أي طريقة من طرق التواصل.

المشرع الإماراتي جرم ترويج الشائعة عندما تمس سمعة الأشخاص وإنجازاتهم:

كان منطقيًا أن يتدخل المشرع الجنائي لدولة الإمارات العربية المتحدة لمحاربة الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي بلا هوادة كظاهرة من الظواهر التي تشكل خطورة بالغة على أمن المجتمع وسلامته وعلى الأمن القومى للدولة ومصلحتها القومية فنص صراحة في المادة 175 من قانون الجرائم والعقوبات الاتحادي رقم 31 لسنة 2021م حيث نصت علي أن "يعاقب بالإعدام كل من أذاع عمداً في زمن

(380) المهيري. خالد محمد كدفور. محمد علي. محمد محرم. 2005. *قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة فقهًا وقضاءً*. الامارات: الفتح للطباعة والنشر. ص147.

الحرب أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو عمد إلى دعاية مثيرة وكان من شأن ذلك إلحاق الضرر بالاستعدادات الحربية للدفاع عن الدولة أو بالعمليات الحربية للقوات المسلحة أو إثارة الفزع بين الناس أو إضعاف الروح المعنوية في الدولة.

وكما هو واضح من نص هذه المادة – فقط – بأن الأخبار الكاذبة تعد في هذه الحالة من جرائم الخطر التي تمس أمن الدولة مباشرة سواء من جهة الداخل أو الخارج وهى تواجه حالة خاصة لها ظروفها، زمانًا ومكانًا وأركانًا وصورًا لسلوك إجرامي ذات طبيعة خاصة بها، إذ أن المشرع عالج هنا حالة ترويج الأخبار الكاذبة في زمن الحرب إذا مست إحدى المصالح المبينة في نص تلك المادة [381].

ومن هنا يثور التساؤل هل يحرم المشرع ترويج أو إثارة الأخبار الكاذبة في زمن السلم أو هل يطال التجريم فيما إذا مست الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي مصالح أو أمورًا خاصة ببعض الشخصيات العامة أو المعنوية في المجتمع مهما كان الضرر المترتب عليها.

في حقيقة الأمر أن تلك الحالة تندرج ضمن جرائم السب والقذف، إذ إنه رغبة من المشرع الاتحادي في حماية كرامة الإنسان وشخصيته وشرفه واعتباره وسمعته الطيبة في المجتمع ومركزه الأدبي فيه ومنعًا لكل من تسول له نفسه أن يطلق للسانه العنان بالقول في حق الآخرين، سواء كان صادقًا فيما قال أو غير صادق دون النظر إلى مغبة ذلك عليهم – فقط يلحق بهم أضرارًا مادية أو معنوية إذا اختلت ثقة المجتمع فيهم علاوة على تهديدهم بعقوبة جنائية، إضافة إلى تهديد الأمن العام بالاضطراب إذا ما حدث تبادل اعتداء بسبب القذف بين الجاني والمجنى عليه، لذلك نص قانون الجرائم والعقوبات الاتحادي رقم 31 لسنة 2021 على الجرائم الواقعة على السمعة (القذف والسب وإفشاء الأسرار) في الفصل الخامس من الباب السابع من الكتاب الثانى (المواد425 إلى 430) رغم اختلاف هذه الجرائم في أركانها وعقوبتها إلا أنه يجمع بينها وحدة

(381) مؤيد محمد علي. (2013). *شرح قانون العقوبات الاتحادي الإماراتي. القسم العام. الكتاب الأول. الجريمة. المشاركة الإجرامية والمسئولية الجزائية*. الإمارات: مكتبة الجامعة. ص78.

المحل، فكل منها يؤدى إلى المساس بقيمة الإنسان عن نفسه أو الحط من كرامته وشخصيته عن غيره علاوة على كونها جميعًا من الجرائم القولية أو الكتابية.

فقد نص المشرع الاتحادي في المادة (425) من قانون الجرائم والعقوبات الاتحادي الصادر عام 2021م أنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بالغرامة التي لا تجاوز عشرين ألف درهم من أسند إلى غيره بإحدى طرق العلانية واقعة من شأنها أن تجعله محلًا للعقاب أو للازدراء [382].

وتكون العقوبة الحبس والغرامة أو إحدى هاتين العقوبتين إذا وقع القذف في حق موظف عام أو مكلف بخدمة عامة أثناء أو بسبب أو بمناسبة تأدية الوظيفة أو الخدمة العامة أو كان ماسًا بالعرض أو خادشًا لسمعة العائلات أو كان ملحوظًا فيه تحقيق غرض غير مشروع.

وإذا وقع القذف بطريق النشر في إحدى الصحف أو المطبوعات عد ذلك ظرفًا مشددًا ويتبين من التعريف الذي وضعه المشرع أن لجريمة القذف أركانًا ثلاثة: الركن المادى ويمثل في إسناد واقعة معينة من شأنها أن تجعل المقذوف محلًا للعقاب أو للازدراء، وركن العلانية ويعنى حصول الإنسان بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها في المادة التاسعة من ذات القانون.

والعلانية ركن في الجريمة لذا يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة القذف أن يبين العلانية وطريقة توفرها حتى يتسنى لمحكمة التمييز القيام بوظيفتها في صدد مراقبة القانون على الوجه الصحيح وإغفال هذا البيان يعيب الحكم ويستوجب نقضه [383].

والركن المعنوي في هذه الجريمة يتخذ صورة القصد الجنائي العام بعنصرية من علم للجاني بواقعة القذف، وانصراف إرادته إلى إذاعتها.

لذا فإن سوء السمعة أو القذف لها عناصرها وهي:

---

(382) قوراري. فتيحة محمد. غنام. غنام محمد. 2011. *شرح قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة وفقًا لآخر التعديلات التشريعية وأحام القضاء*. القسم الخاص. الامارات: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع. ص ص 175-176.

(383) المصدر نفسه. ص177.

1- أن يكون هناك إسناد واقعة إلى أي شخص أو نشرها عنه والإسناد في سوء السمعة كما يكون بإنشاء العبارة المشينة، يكون أيضًا بترديدها أو بكتابتها أو نقلها. وكل شخص أسهم في عملية النشر يعد قائلًا، فإذا كان ما نقل غير صحيح ومشينًا فإن مردده أو ناقله يعد وكأنه منشؤه وفاعله.

2- أن يتضمن الإسناد قذفًا أو إساءة، أي واقعة أو أمرًا معينًا يمس بسمعة الشخص أي بقيمته واعتباره لدى الغير، ويعد الإسناد ماسًا بسمعة الشخص إذا كان من شأنه الحط من صفات الشخص الأدبية أو العقلية أو الحط من صفاته بالنسبة لمهنته أو زعزعة الثقة فيه، أو إذا أفضى إلى اعتقاد الناس بأن جسم الإنسان في حالة تعافها النفس أو مخجلة.

3- أن يقصد المشكو عليه (الجاني) من وراء إسناد أو نشر الواقعة بإحدى وسائل التعبير خدش سمعة المقذوف في حقه أو بعلم أو يوجد ما يحمله على الاعتقاد بأن تلك الواقعة تخدش سمعته ولا يتسنى ذلك. إلا إذا كان لدى الفاعل عند الإسناد قصد جعل عبارة الإساءة علنية، وكلمة شخص تشمل الشخص الطبيعي كما تشمل الشخص المعنوي، إذا كانت الإساءة متصورة في حق الشركات والجمعيات متى كانت الشركة أو الجمعية محدودة الأعضاء بحيث تنصرف الإساءة إلى الأفراد.

والاسناد في الإساءة أو القذف كما يكون صريحًا قد يكون بطريق ضمني في الأسلوب أو التهكم الصريح، فـ (العبرة بمدلول الألفاظ والإشارات ومفهومها لا بظاهرها).

وقرر المشرع الاتحادي للقذف عقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بالغرامة التي لا تجاوز عشرين ألف درهم (م1/425 من قانون الجرائم والعقوبات الاتحادي الصادر عام 2021م).

كما نصت المادة (425/2-3) من قانون الجرائم والعقوبات الاتحادي على ظروف وردت على سبيل الحصر تشدد العقاب على القذف فجاءت على النحو الآتي: "وتكون العقوبة الحبس والغرامة أو إحدى هاتين العقوبتين إذا وقع القذف"[384]:

أ. في حق موظف عام أو من في حكمه.

ب. القذف الذي تضمن مساسًا بالعرض أو خدشًا لسمعة العائلات.

ج. القذف لتحقيق غرض غير مشروع.

د. القذف بطريق النشر.

كما نصت المادتين (426) من قانون الجرائم والعقوبات الاتحادي رقم (31) لسنة 2021 على معاقبة المتهم بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بالغرامة التي لا تجاوز عشرين ألف درهم، بإحدى هاتين العقوبتين بما يخدش الشرف أو الاعتباره دون أن يتضمن ذلك إسناد واقعة معينة، بينما شدد المشرع في حالة إذا حدث السب في حق موظف أو مكلف بخدمة عامة أثناء أو بسبب أو بمناسبة تأدية الوظيفة أو الخدمة العامة أو كان السب ماسًا بالعرض أو خادشًا لسمعة العائلات أو كان ملحوظًا فيه تحقيق غرض غير مشروع فهنا تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على (2) سنتين والغرامة التي لا تقل عن (20,000) عشرين ألف درهم ولا تزيد على (50,000) خمسين ألف درهم أو إحدى هاتين العقوبتين ، ويعد ظرفًا مشددًا للعقوبة إذا وقع السب بطريق النشر في إحدى الصحف أو المطبوعات، وهو ما نصت عليه أيضاً المادة (426) قانون الجرائم والعقوبات الاتحادي رقم (31) لسنة 2021: "... وإذا وقع السب بطريق النشر في إحدى الصحف أو المطبوعات عد ذلك ظرفاً مشدداً"[385].

(384) علي. مؤيد محمد. (2013). *شرح قانون العقوبات الاتحادي الإماراتي*. ص80.

(385) المهيري. خالد محمد كدفور. محمد علي. محمد محرم. (2005). *قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة فقهًا وقضاءً*. ص147.

ويعد ظرفًا مشددًا إذا وقع القذف أو السب في الحالات المبينة في الفقرتين السابقتين في حق موظف عام أو مكلف بخدمة عامة أثناء أو بسبب أو بمناسبة تأدية الوظيفة أو الخدمة العامة أو كان ماسًا بالعرض أو خادشًا لسمعة العائلات أو كان ملحوظًا فيه تحقيق غرض غير مشروع".

ويتضح من نص المادتين (425)، (427) من قانون الجرائم والعقوبات الاتحادي رقم (31) لسنة 2021 – سالفتي الذكر – أن المشرع ميز بين صورتين للسب هما السب العلني، والسب غير العلني أي بطريق الهاتف أو في مواجهة المجني عليه وبحضور غيره، وقد ذكر المشرع الصورة الأخيرة متداخلة مع جريمة القذف العلني وساوى بينهما في الأحكام، ويعني السب إسناد عيب معين إلى المجني عليه يترتب عليه خدش شرفه واعتباره دون إسناد واقعة معينة شائبة إليه.

وعرف المشرع جريمة السب العلني بأنها رمي الغير بإحدى طرق العلانية بما يخدش شرفه أو اعتباره دون أن يتضمن ذلك إسناد واقعة معين، وعلى ذلك تقوم هذه الجريمة على ثلاث أركان، الأول: المادي ويتكون من عنصرين هما:1– فعل الإسناد ويتمثل في نشاط الجاني الذي من شأنه خدش شرف المجني عليه أو اعتباره. 2– تعيين المقصود بالسب، والركن الثاني وهو ركن العلانية، ثم الركن الثالث وهو القصد الجنائي العام ولا عبرة بالبواعث.

ويكمن الفارق المهم بين القذف والسب في الفعل المكون للجريمة، فبينما لا يتحقق القذف إلا إذا أسند الجاني إلى المجني عليه واقعة معينة من شأنها لو كانت صادقة لأوجبت عقابه أو احتقاره في المجتمع الذي يعيش فيه، بينما السب لا يلزم ذلك، إذ يقوم السب بإسناد عيب معين أو غير معين إلى المجني عليه أو إسناد أي فعل من شأنه احتقاره، دون أن يصل هذا الفعل إلى حد إلصاق واقعة معينة له.

ويقرر المشرع عقوبة للسب العلني البسيط أخف من عقوبة القذف (حسب نص المادتين (1/425، 1/426) [386].

كما شدد العقوبة في حالات وردت على سبيل الحصر، وهي ذاتها الظروف المشددة في القذف – السابق ذكرها – وجدير بالذكر أن جرائم القذف والسب هي من جرائم الشكوى، والشكوى هي عبارة عن تعبير المجني عليه عن إرادته في أن تتخذ الإجراءات الجنائية الناشئة عن الجريمة، ويعني ذلك أن جوهر الشكوى أنها إرادة، وهي إرادة متجهة إلى إنتاج الآثار الإجرائية.

والمشرع الإماراتي جعل جريمة القذف والسب من بين الجرائم التي لا يجوز أن ترفع الدعوى الجزائية فيها إلا بعد التقدم بشكوى شفهية أو كتابية من المجني عليه أو وكيله الخاص (م 4/10 من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي) وهو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العمومية في تحريك الدعوى.

وهكذا يتضح لنا تجريم المشرع الاتحادي مُصدِر أو مروج الأخبار الكاذبة خاصة عندما تمس سمعة الأشخاص وإنجازاتهم، إذ يمكن أن تندرج ضمن الجرائم الواقعة على السمعة في صورة القذف والسب، ولكل خبر كاذب سوقه إذ أنه كلما كبر أصبح أكثر إقناعًا، فعندما تبقى الأسئلة المهمة دون إجابات تتجلى الأخبار الكاذبة لتقدم الحلول.

(386) المهيري. خالد محمد كدفور. محمد علي. محمد محرم. (2005). قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة فقهًا وقضاءً. ص148.

المطلب الثالث: الاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي لمكافحة جريمة نشر الاخبار الكاذبة

قام جون مكارثيJoan McCarthy بتداول هذا المصطلح في عام 1956، ووفقا له فان الذكاء الاصطناعي هو علم إنشاء أجهزة وبرامج كمبيوتر قادرة على التفكير بنفس الطريقة التي يعمل بها الدماغ البشرى (387).

أولًا: مفهوم الذكاء الاصطناعي:

يتعين علينا لمعرفة ماهية الذكاء الاصطناعي أولا القيام بتحديد المقصود بالذكاء الانساني، فهو يرتبط بالقدرات العقلية مثل المقدرة على التكيف مع ظروف الحياة والاستفادة من الخبرات والتجارب السابقة والتفكير والتحليل والتخطيط وحل المشاكل والاستنباط السليم والشعور بالآخرين، إضافة إلى سرعة التعلم واستعمال ما تم تعلمه بالطريقة السليمة والمفيدة.

أما الذكاء الاصطناعي فهو تقليد لذكاء الإنسان وفهم طبيعته من خلال عمل برامج للحاسب الآلي قادرة على محاكاة السلوك الانساني المتسم بالذكاء، فبكل سهولة الذكاء الاصطناعي يشير إلى محاكاة الذكاء البشري عن طريق إنشاء أجهزةٍ مبرمجةٍ لها المقدرة على التفكير مثل الإنسان وتقليد أفعاله، كما يطلق هذا المصطلح على أيّة آلةٍ تمتلك سمةً مرتبطةً بالعقل البشري كالمقدرة على التعلم وحل المشكلات، والذكاء الاصطناعي يوجد حاليا في كل مكان حولنا، بداية من السيارات ذاتية القيادة والطائرات التي تسير بدون طيار وبرمجيات الترجمة أو الاستثمار وغيرها الكثير من التطبيقات المنتشرة في الحياة(388).

فيمكن أن نعرف الذكاء الاصطناعي Artificial intelligence بأنه أحد فروع علم الحاسوب، وهو ذلك السلوك وتلك الخصائص التي تعتمد عليها البرامج الحاسوبية المختلفة، وتتماشى مع

(387) موسي. عبد الله. بلال. أحمد حبيب. (2019). *الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر*. مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر. ص 16.

(388) عبد الله موسي، أحمد حبيب بلال. (2019). *الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر*. ص17

القدرات الذهنية البشرية في الأعمال المختلفة، ومن أهم تلك القدرات قدرة الآلة على التعلم واتخاذ القرارات الصحيحة.

وتكمن أهمية هذا العلم بأنه أدخل هذه الأجهزة في شتي مناحي الحياة، الأمر الذي جعلها توفّر على الإنسان الكثير من الوقت الجهد.

وبهذا المعنى فإن الذكاء الاصطناعي هو عملية تقليد الذكاء البشرى بواسطة أنظمة الكمبيوتر، فهي محاولة لتقليد سلوك البشر، وأسلوب تفكيرهم، وطريقة اتخاذهم قراراتهم، وتتم عن طريق دراسة سلوك البشر من خلال إجراء تجارب على تصرفاتهم، ووضعهم في مواقف معينة ومراقبة ردود أفعالهم وأساليب تفكيرهم وتعاملهم مع هذه المواقف، ومن ثم محاولة تقليد طريقة التفكير البشرية عبر أنظمة كمبيوتر معقدة (389).

ولما كان الذكاء الاصطناعي هو أنظمة كمبيوتر تحاكى البشر في تصرفاتهم، فإن هذا لا يعنى أن أي قطعة برمجية تعمل عن طريق خوارزميات معينة، وتقوم بمهام معينة تعد ذكاءً اصطناعيًا، فلكي نطلق هذا المصطلح على نظام كمبيوتر، لابد أن يكون قادرًا على التعلم وجمع البيانات وتحليلها واتخاذ قرارات بناء على عملية التحليل بصورة تُماثل طريقة تفكير البشر، الأمر يعنى توافر ثلاث صفات رئيسية هي:

أ. المقدرة على التعلم أي اكتساب المعلومات ووضع قواعد لاستخدامها.

ب. امكانية جمع وتحليل هذه البيانات والمعلومات وإيجاد علاقات فيما بينها، ويساعد في ذلك الانتشار المتزايد للبيانات العملاقة Big Data.

ج. اتخاذ قرارات بناء على عملية تحليل المعلومات وليس فقط مجرد تحقيق الهدف الجمعي للمعلومات.

(389) أحمد عبد العظيم علي. 2021. *ثورة الذكاء الاصطناعي وأثره على مهنتي المحاسبة والمراجعة*. مصر. القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع. ص8-9.

ثانيًا: قدرات الذكاء الاصطناعي:

أ. يقوم الذكاء الاصطناعي باكتساب المعلومات عن طريق الممارسات العملية، كما أنه يستطيع التمييز بين القضايا المختلفة بشكل دقيق [390].

ب. يتميز الذكاء الاصطناعي بقدرته على الاستجابة للمتغيرات إلى جانب، وتميزه بالمرونة وسرعة الاستجابة في جميع المواقف.

ج. يتمتع الذكاء الاصطناعي بالقدرة على الإدراك الحسي، ومن ثم اتخاذ القرارات بطريقة سليمة، اعتمادا على دراسة وتقييم جميع الاحتمالات وتحديد نتائجها، وبناءً عليه يتم اختيار أفضل القرارات التي تؤدي إلى النتائج المطلوبة.

د. التمكن من اكتشاف الأخطاء وتصحيحها بصورة سريعة، وإجراء التحسينات الأفضل في المستقبل .

لقد بدأ الذكاء الاصطناعي مع تطوير بعض البرامج الحاسوبية المختلفة، وفي مقدمتها برامج لعبة الشطرنج. حيث قام العالم "كلود شانون" بعمل خوارزمية تؤهل الحاسوب للعب الشطرنج وتوقع كل احتمالات تحرك اللاعب الآخر[391].

ثالثًا: استخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة جريمة نشر الأخبار الكاذبة

شهدت تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الأمني العالمي توسع في الاعتماد على الأنظمة الخبيرة والتعلم العميق في تحليل البيانات الكبرى، حيث إن تكامل تقنيات الذكاء الاصطناعي، مثل تنقيب البيانات والشبكات الذكية العصبية والأنظمة الخبيرة معا، قد تساعد في تحليل البيانات المخزنة لتدعيم عمليات إدارة الأمن ومواجهة الجريمة، كما تعزز أمن المعلومات واكتشاف عمليات التلاعب والتجسس، وتحسن هذه التقنيات من كفاءة أنظمة إدارة أمن المعلومات في ربط وتحليل الأحداث الناتجة عن أنواع

(390) مدحت أبو النصر (2020). *الذكاء الاصطناعي في المنظمات الذكية*. مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر. ص141.

(391) جهاد عفيفى (2015). *الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة*، مصر: دار أبو المجد للنشر والتوزيع، ص25.

مختلفة من الأدوات المستحدثة التي تعمل في إدارة الشبكات ومراقبتها. إلا إننا سنركز على تحليل البيانات الكبرى لمكافحة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وفقًا للآتي [392]:

1- تقنية التعلم العميق في تحليل البيانات الضخمة لمكافحة جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي

التعلم العميق هو مجال جديد من أبحاث التعلم الآلي وتطوير الشبكات العصبية، ويهدف إلى تعليم الآلة كيفية الوصول إلى أهدافها، وتوجد العديد من تطبيقات التعلم العميق في جميع المجالات، ومن أهم تلك المجالات، تحليل البيانات الضخمة، والاستفادة من المعلومات والبيانات المتاحة، حيث تعد محاولة الوصول إلى فهم طريقة عمل العقل البشري، ومحاولة تقليده ومعرفة طريقة عمل الخلايا العصبية البشرية من الاهتمامات الأساسية للذكاء الاصطناعي، والتعلم العميق هو مجال متطور من تقنيات التعلم الآلي. فالتعلم الآلي يقوم على استخدام مجموعة من الخوارزميات لتحليل البيانات والتعلم منها، ثم تحديد مجموعة من الأحداث والمعلومات أو التنبؤ بها، حيث يتم تزويد الأجهزة بمجموعة من البيانات والخوارزميات التي تمنحها القدرة على تعلم كيفية تنفيذ مهمة ما وهو ما يتم تطبيقه في حالات الأخبار الكاذبة التي يتم بثها على مواقع التواصل الاجتماعي ويقوم الجهاز باكتشافها وتتبع مروجيها[393].

ويعتمد التعلم الآلي على ما يعرف باسم "الشبكات العصبية"، والشبكات العصبية هي محاولة تقليد الأسلوب الذي يتبعه العقل البشري في العمل، وقد تم تطوير الشبكات العصبية الآلية إلى أن أصبحت قادرة على محاكاة أساليب التعلم والتعرف في الإنسان [394].

(392) البلقاسي. منال. (2019). *الذكاء الاصطناعي صناعة المستقبل* "الحاسبات المتوازية- التحكم الآلي- البرمجة الوراثية- لغة البرولوج- الخلايا العصبية الاصطناعي". مصر: دار التعليم الجامعي. ص65.

(393) موسي. عبد الله. بلال. أحمد حبيب. (2019). *الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر*. ص 103.

(394) المصدر نفسه. ص105.

والبيانات الضخمة: هي مجموعة أو مجموعات من البيانات الكبيرة والمعقدة لها خصائصها الفريدة، والتي لا يمكن مُعالجتها بكفاءة باستخدام أدوات معالجة البيانات التقليدية لتحقيق الاستفادة منها. ورغم تزايد حجم البيانات المتاحة فإن تكلفة تخزين هذه البيانات آخذة في التناقص، مما يجعل تخزين كميات كبيرة منها أمرًا سهلًا، واستخدام نظام التعلم العميق في تحليل البيانات الضخمة يعزز الاستفادة منها (395).

ويمكن حصر أنواع ومصادر البيانات الكبرى تحت سبع مجالات أو قطاعات أساسية تم اعتماد محتوياتها كبيانات كبرى وهي:(استخدام أجهزة الاتصالات- المواقع الالكترونية - وسائل التواصل الاجتماعي- أجهزة الاستشعار والمجسات- الكاميرات واجهة الليزر- نظم معالجة المعاملات وتوليد البيانات- البيانات الإدارية) (396).

ويرى الباحث أنه رغم إمكانية جمع كمية كبيرة من البيانات، إلا أنها يمكن أن تكون بلا فائدة، وعليه تهدف البيانات الذكية المعتمدة على تقنيات الذكاء الاصطناعي، إلى تنقية هذه البيانات، وجعلها ذات فائدة، وتحقق الهدف منها سواء في المراقبة أو إحكام السيطرة، فيجب جمع البيانات وتحليلها بدقة لتحقيق أكبر استفادة منها.

2- استخدام الروبوتات وتعزيز الذكاء الاصطناعي:

تستمد الروبوتات أهميتها من قدرتها على أداء مهامها في البحث والإنقاذ في البيئات غير الآمنة، مثل البحث عن الناجين وإنقاذهم من تحت أنقاض المباني، أو تفقد الأضرار في المنطقة عند حصول تسرب نووي، كما أن الإصدارات الصغيرة الحجم من الروبوتات والتي يمكن حملها في حقيبة الظهر، ويمكن استعمالها في أراضي المعركة، فرجال الأمن يمكنهم تفتيش المباني، من خلال إخراج الروبوت من حقيبة

(395) موسي. عبد الله. بلال. أحمد حبيب. (2019). *الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر*. 112.

(396) البلقاسي. منال. (2019). *الذكاء الاصطناعي صناعة المستقبل*. ص67.

الظهر الخاصة به، ووضعه داخل المبنى، ومن ثم التحكم في حركته أثناء مشاهدة ما تراه الكاميرا الخاصة بالروبوت [397]، تؤمن البيانات الضخمة فرصًا جديدة لمفهوم الذكاء المجتمعي، وتدعم نمو الذكاء الأمني أو الاستخباراتي، وتكمن الوعود الأعظم التي تتيحها البيانات الضخمة في المقدرة على دعم دمج المعلومات المرتبطة بمصادر عدة وتنظيمها ومنها: إنترنت الأشياء ومواقع التواصل الاجتماعي، تشكل البيانات المتعلقة بمصادر خارجية عاملًا فعالًا في المجال الأمني، إذ تُعد البيانات الركيزة الرئيسية للتحليل الأمني والذكاء الأمني، ولزيادة فرص إنتاج المعارف الفعالة، حيث ترتبط البيانات الضخمة بعدد من الآليات التكنولوجية الجديدة المتعلقة بجمع البيانات، وتخزينها، وتنظيمها، ونقلها.

وتتيح هذه الأدوات التكنولوجية لمصادر التحليل إمكانية الوصول إلى البيانات بمزيد من الأتمتة والإنتاجية، مما يسمح بالتركيز على المشكلات الصعبة والتي لها الأولوية، وتتيح هذه الأدوات للمسئولين في المجال الأمني تحليل الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي للحصول على أجوبة للأسئلة الآتية: (لماذا، متى، ماذا، أين، من وكيف)، إضافة إلى أنه يمكن استخدام هذه التكنولوجيا الجديدة بشكل فعال على مشكلات مرتبطة بالذكاء الأمني والاستخباراتي، ومنها: تحليل الشبكة الاجتماعية، برمجة أنظمة الأسلحة، تحليل الذكاء الأمني التكتيكي، أو إنذار لمشكلات أمنية وقومية غير معتادة، أو تحليل البنى مثل الإنتاج المرتبط بالأشياء، أو الذكاء المرتبط بالأنشطة[398]، ومن ثم لا تدعم هذه الإمكانات القدرة على إنجاز مهمات مرتبطة بالذكاء التقليدي، بل تنتج أنواعًا جديدة ومكثفة لتحليل البيانات، ويعد العمل في البيانات الضخمة تعزيز القدرة على فهم الشئون المرتبطة بالذكاء التقليدي بطريقة أعمق، وبتحليل البيانات الضخمة، وتصورها، ودمجها، وتطوير الأدوات في شأن استخدامها لتعزيز البيانات الذكية وانتشارها بين الأمن والاستخبارات.

---

(397) خليفة. إيهاب. (2020). *الذكاء الاصطناعي (مستقبل الحياة البشرية في ظل التطورات التكنولوجية)*. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص35.

(398) المصدر نفسه. ص39.

المبحث الثالث: الحلول التشريعية لمكافحة جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي

للتعرف على الحلول التشريعية لمكافحة جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: تطبيق قوانين الاتصالات في دولة الإمارات

أُنشئت الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات بالمرسوم بقانون اتحادي رقم 3 لسنة 2003، ونصت المادة 12 من المرسوم على أن الهيئة، والمرخص لهم في تعريف المرسوم هم مؤسسة الاتصالات والأشخاص الاعتبارية الذين يتم الترخيص لهم من قبل الهيئة وفقًا لأحكام القانون ولائحته التنفيذية، ويدخل من بين المرخص لهم مزود خدمة الإنترنت وهو ما يطلق عليه أيضًا موزع الخدمة.

وتضيف المادة 72 من المرسوم تجريمًا آخر لكل من استغل أجهزة الاتصالات في الإساءة أو الإزعاج أو إيذاء مشاعر الآخرين أو لغرض آخر غير مشروع. وفرض المشرع لذلك عقوبة الحبس الذي لا يزد عن سنة وبالغرامة التي لا تقل عن 50000 خمسون ألف درهم ولا تزيد على 1000000 مليون درهم أو بإحداهما [399].

ويحسب للمشرع الإماراتي موقفه هذا في شأن مسئولية موزعي الإنترنت لتجنب إنكار المسئولية الجنائية، ومن التطبيقات الدولية في شأن تنظيم مسئولية موزعي الإنترنت ما تم في المملكة المتحدة من تعاون بين وزارة الصناعة والشرطة أدى إلى إنشاء منظمة مراقبة الإنترنت من قبل رابة مزودي خدمات الإنترنت وهي تختص بوضع مدونة لقواعد السلوك (ISPA)، وتأخذ المحاكم بما يصدر عنها من معلومات كأدلة على قيام مقدمي خدمات الإنترنت ببذل الجهود المعقولة للامتثال للقانون.

(399) شاكر. أحمد عبد الحليم. (2019). "الحماية الجنائية لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي في القانون الإماراتي". ***مؤتمر علمي تحت عنوان (فضاءات شبكات التواصل الاجتماعي في الوطن العربي "الفرص، التحديات، المخاطر، وآفاق المستقبل"***. الفترة من 22-24 أكتوبر. الأردن: دار الوراق للنشر والتوزيع. ص376.

كما تضيف المادة 72 مكرر 3 عقابًا بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبالغرامة التي لا تزيد عن 50000 خمسون ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين لكل من استغل أو استخدم خدمات الاتصالات في الإساءة أو الإزعاج أو إيذاء مشاعر الآخرين أو لغرض آخر غير مشروع.

وبمطالعة أحكام قانون تنظيم قطاع الاتصالات الاتحادي يتبين لنا أنه نص على العديد من الالتزامات التي رتبها على عاتق مزود خدمة الإنترنت فيما يتعلق بمكافحة ومنع كل ما يعد جريمة لنشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وباستقراء الالتزامات المنصوص عليها في المرسوم بقانون اتحادي بشأن تنظيم خدمات الاتصالات نجد أن الالتزامات المفروضة على مزودي خدمات الإنترنت تجاه مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي تتمثل فيما يلي (400):

أولًا: الالتزام بالكشف عن البيانات الخاصة بالمستخدمين:

يتمثل دور مزود الخدمة متى ارتكبت جريمة عبر أي من وسائل التواصل الاجتماعي في تزويد السلطات المختصة بالبيانات المطلوبة، والتعاون مع هذه الجهات على أكمل وجه لتحديد هوية مرتكبي تلك الجرائم وتحديد مواقعهم إن أمكن تمهيدًا لاتخاذ الإجراءات القانونية في حقهم، حيث نصت التشريعات المقارنة على ضرورة تعاون مزودي الخدمة مع السلطات المختصة، فمتى طلبت الجهات المختصة كالشرطة أو السلطة القضائية المتمثلة في النيابة العامة والقضاء كشف ببيانات مستخدم شبكة "الإنترنت" بشأن جريمة ما، حينها يتوجب على مزود الخدمة التعاون مع هذه الجهات وتقديم المساعدة لها.

(400) أحمد عبد الحليم شاكر. (2019). *الحماية الجنائية لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي في القانون الإماراتي*. ص382.

ثانيًا: الالتزام بسحب المحتوى غير المشروع عند حصول معرفته أو بناء على إخبار:

أيًا كانت طريقة الوصول إلى خدمات الإنترنت – Dial Up, IDSL, ISDN, LEASED LINE – لابد وأن يكون هناك مزود لهذه الخدمة، وكما أشرنا مسبقًا أنه من غير المقبول تحميل مزودي خدمات الإنترنت المسئولية الجنائية عن الجرائم المرتكبة باستخدام شبكة "الإنترنت" أو أي من خدمات الاتصالات، وذلك بسبب العدد اللامتناهي من المشتركين والمستخدمين ونظرًا لحجم البيانات والمعلومات المتداولة يوميًا، وأن مسئولية مزودي الخدمة تكون متى طلب منها من قبل الجهات المختصة إزالة محتوى ولم تقم بذلك عن عمد أو خطأ على ألا يكون في هذا الطلب تعسف أو أن يكون مخالفًا لسياسة مزود الخدمة.

المطلب الثاني: تطبيق القانون الاتحادي رقم 34 لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية

يحكم شبكات التواصل الاجتماعي في النظام القانوني الإماراتي المرسوم بقانون اتحادي رقم 34 لسنة 2021، بشأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية وبدأ العمل به حاليًا، وبلغت مواده 74 مادة حيث عرف في مادته الأولى بعض المصطلحات كالدولة ومؤسسات الدولة والجهات المختصة وتقنية المعلومات والسيبرانى والبيانات أو المعلومات والبرنامج المعلوماتي ونظام المعلومات الإلكتروني والشبكة المعلوماتية والمستند الإلكتروني، والموقع الإلكتروني، ووسيلة تقنية المعلومات. ثم تناول الجرائم كجريمة إنشاء موقع أو نشر معلومات محظورة على الشبكة المعلوماتية أو دخول غير مشروع أو تداول محتوى مجرم ... إلى آخره، ثم تلي ذلك بيان العقوبات التي يقررها القانون [401].

(401) أحمد عبد الحليم شاكر. (2019). *الحماية الجنائية لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي في القانون الإماراتي*. ص383.

إلا أن العالم شهد متغيرات عقب ذلك التاريخ، بعضها على النطاق الدولي والبعض الآخر في المنطقة العربية وأسيء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وانحرف مستخدموها عن الغرض الذي أنشئت لأجله، وظهرت أنماط إجرامية رأي المشرع وجوب مواجهتها جنائيًا، فألغي المشرع الاتحادي القانون رقم 5 لسنة 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وقام باستحدث قانونًا آخر هو القانون رقم 34 لسنة 2021 بشأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية وذلك في عدد 74 مادة وهو القانون الساري حاليًا، واستحدث فيه بعض المصطلحات ومنها الروبوت الإلكتروني والتسريب ودعامة إلكترونية ووسيط الشبكة المعلوماتية والطفل ومواد إباحية للأطفال والإعلان المضلل وأوامر التصحيح وإزالة البيانات الزائفة وأوامر التعطيل وأوامر حظر الوصول.

كما أضاف المشرع صور من الجرائم لم تكن في القانون السابق مثل جريمة سب وقذف الغير باستخدام شبكة معلوماتية، أو وسيلة تقنية معلومات، وجريمة إنشاء موقع للترويج أو التسويق لأي برامج أو أفكار من شأنها إثارة الفتنة أو الكراهية أو العنصرية أو الطائفية أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلم الاجتماعي أو الإخلال بالنظام العام أو الآداب العامة.

ومما يجدر الإشارة إليه أن المشرع أوجب على المحكمة أن تحكم بإبعاد الأجنبي الذي يحكم عليه بعقوبة الجناية لارتكابه أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وذلك بعد أن يتم تنفيذ العقوبة.

أولًا: المسئولية الجنائية لمورد خدمة الإنترنت عن المحتوى المخالف في جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي:

تخضع المسئولية الجنائية لموزع الإنترنت (مورد الخدمة) ضمن أحكام المسئولية الجنائية التي تحكمها القواعد العامة للمسئولية الجنائية، والتي تقع بارتكابه جريمة تتطلب ركنًا ماديًا وركنًا معنويًا، وموزع الإنترنت هو

من يقدم للجمهور خدمة الاتصال بشبكة الإنترنت، ومن ثم فهو لا يقدم المادة محل المشاهدة لكنه يحقق اتصال الغير بالشبكة، وليس له سيطرة على المادة محل البث، لكن يمكن تدخله لقطع الاتصال إذا لاحظ مخالفات تتعلق بمحتوى تلك المادة.

وقد أثيرت كثيرًا من التساؤلات عن المسئولية الجنائية عن المحتوى المخالف عبر المواقع الإلكترونية ومنها شبكات التواصل الاجتماعي، كنشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي سواء فيما يتعلق بشخص المسئول أو مدى مسئوليته، وكيفية التوازن بين حرية الاتصالات والمراسلة واحترام حقوق الغير.

وبعكس الواقع كثرة وتعدد الأشخاص القائمين على المواد والمحتويات التي يتم بثها عبر شبكة "الإنترنت" نظرًا للطبيعة الفنية لهذه الشبكة. فهناك مورد المحتوى Content Provider ومالك الموقع الذي يتم عليه نشر الأخبار الكاذبة، ومن يسمح لمستخدمي الشبكة بالوصول إلى الموقع (مزود الخدمة أو متعهد الوصول) Service Provider ومن يوطن أو يسكن الموقع على الشبكة حتى يكون متاحًا للمستخدمين (متعهد الإيواء) Hosting، وصاحب محرك البحث الذي يسمح بوضع الموقع في قاعدة بيانات محركة، ومنظمي منتديات المناقشة New Group Organizers ومهندسي الاتصالات عبر الشبكة Provider Network، وقد يكون موزع الإنترنت شخصًا طبيعيًا أو شخصًا معنويًا [402].

وفي نطاق هذه الاختصاصات المتعددة يتم التفرقة بين ثلاثة أطراف، أولهم من يقوم إنتاج المادة التي تبث عبر الإنترنت وهو المتهم الأساسي، وثانيهم من يقوم بتوفير خدمة الاتصال بالإنترنت (مزود الخدمة) – وهو ما سبق الإشارة إليه في المبحث السابق – ثم ثالثهم المستخدم، فتتوافر مسئولية المنتج سواء كان فردًا طبيعيًا أم من الأشخاص المعنوية إذا قام بإعداد مادة تنطوي على محتوى مخالف وخبر كاذب يعاقب عليه القانون ثم قام بنشره على شبكة الإنترنت.

(402) أحمد عبد الحليم شاكر (2019). *الحماية الجنائية لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي في القانون الإماراتي*. ص376.

ثانيًا: التجريم وفقًا للمادة (39) من القانون الاتحادي رقم (34) لسنة 2021 بشأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية

نص المشرع أيضًا في المادة 39 من قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية رقم 34 لسنة 2021 على عقوبة الغرامة لا تقل عن (300,000) ثلاثمائة ألف درهم ولا تزيد على (10,000,000) عشرة ملايين درهم علي مستخدم الموقع أو الحساب الإلكتروني في ارتكاب أفعال حددها المشرع وهي : الحالة الأولي: القيام بالتخزين أو إتاحة أو نشر محتوى غير قانوني، ولم يبادر بإزالته أو منع الدخول إلى هذا المحتوى خلال المدة المحددة في الأوامر الصادرة إليه والمنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون. كما قرر أيضاً العقاب بالغرامة في حالة ثانية: وهي "امتنع عن الامتثال كلياً أو جزئياً لإحدى الأوامر التي صدرت إليه والمنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون، دون عذراً مقبول" (403).

ومؤدي ذلك أن مناط مسئولية مزود الخدمة يرتبط بعلمه بمحتوى الموقع الذي يربط بينه وبين مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي، فانتفاء العلم بالمحتوى غير المشروع يفيد عدم قدرته على القيام بأية رقابة سابقة، أما علمه بمضمون المحتوى دون منع المستخدمين من الوصول إلى ذلك الموقع يقيم مسئوليته منذ تمام العلم، لقدرته على القيام بالرقابة من خلال غلق الخدمة أو قطع الاتصال بها، إضافة إلى وجوب إبلاغ السلطات المختصة.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول بأنه يحسب للمشرع الإماراتي تجاوبه مع كل متغير من شأنه المساس بمصالح وحقوق الأفراد ومن بينها الإضرار بمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي، فضلًا عن مصالح الدولة فيعاجله بوضع النصوص التي توفر الحماية الجنائية لتلك المصالح.

(403) شاكر. أحمد عبد الحليم. (2019). *الحماية الجنائية لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي في القانون الإماراتي*. ص378.

المطلب الثالث: مدى إمكانية تطبيق قانون الصحافة والمطبوعات لمكافحة الشائعات عبر الإنترنت

تعد جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي كغيرها من الجرائم الأخرى، تستلزم توفر الركن المادي والمعنوي وعلاقة السببية بين الركنين لإمكانية قيام المسؤولية الجنائية عنها، إلا أن ما يميز جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي هو ضرورة توافر عنصر قد لا تعرفه الجرائم الأخرى ويتعلق الأمر بعنصر العلانية سواء بالقول أو الكتابة أو التخطيط لارتكاب الجريمة، وذلك تبعًا لنوعية وسيلة الإعلام المقترفة للجريمة.

أولًا: المسؤولية الجزائية للشخص الطبيعي في جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي:

إن تطبيق القواعد العامة للقانون الجنائي على جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي يوسع من نطاق مفهوم المسؤولية أكثر مما يتصور حيث سيمتد ليشمل الفاعل الأصلي والمشاركين والمساهمين في كل مرحلة تمر بها عملية نشر الأخبار الكاذبة. وإذا كان أحد الشركاء غير معاقب لسبب من أسباب الإباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي لديه أو لأحوال أخرى خاصة به فلا يستفيد من ذلك بقية الشركاء [404].

وتنطوي المسؤولية في إطار جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي على مميزات مهمة تتضح من خلال ما نص عليه قانون المطبوعات والنشر الاتحادي الإماراتي (15 / 1980)[405].

يتضح من استقراء النص السابق أن المشرع الإماراتي اعتبر المسؤولية عن فعل الغير هي المسؤولية المفترضة، فلم يهدف إلى معاقبة الفاعل المادي لجريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل

(404) المادة (48) من قانون الجرائم العقوبات الاتحادي.

(405) المادة (95) من قانون المطبوعات الإماراتي.

الاجتماعي إلا في حالات محددة، وقد قرر نوعين اخرين، الأولى المسؤولية بالتعاقب، والثانية المسؤولية المشتركة [406].

إضافة إلى ذلك قرر المشرع المسؤولية المدنية بجانب المسؤولية الجنائية في ارباب الجرائد والمكتوبات الدورية بموجب المادة 97 من قانون تنظيم الصحافة وفقًا للآتي:

1- مسؤولية رئيس التحرير عن كاتب المقال:

رئيس التحرير هو الشخص المسؤول جنائيًا وذلك طبقا لأحكام قانون العقوبات، وكذلك يعد هو المسؤول إداريًا طبقا لأحكام قانوني المطبوعات (الإماراتي) لذلك وجب عليه أن يكون مسؤولًا فعليًا أي يباشر مهام مهنته بنفسه ويشرف على كل صغيرة وكبيرة يتم عملها داخل الصحيفة أو طباعتها، لأنه وكما بينا سابقا هو المسؤول الأول أمام القانون حين وقوع أي جريمة صحفية في ما تنشره جريدته.

وأساس مسؤولية رئيس التحرير الجنائية هي مبنية بشكل افتراضي على كونه قد اطلع على كل ما هو معد للنشر في الجريدة وأنه مقدر للمسؤولية ومقدر لما سينتج عن هذا النشر، وإذ لم يطلع فعلًا على المواد الجاري إعدادها للنشر ودفع المسؤولية عنه بأنه كان متغيبًا عن مكان الإدارة أو قام بإنابة غيره عن مهامه بأعمال التحرير أو كونه لم يطلع على أصل المقالة التي أثارت المسؤولية الجنائية أو لم يكن لديه الوقت الكافي لمراجعتها [407]، مثلما أقرت المادة (95) من قانون المطبوعات والنشر الإماراتي [408].

وبأي حال فالمسؤولية الجنائية في جرائم النشر هي مسؤولية استثنائية فهي على خلاف المبادئ العامة التي تتطلب بأن يكون الإنسان غير مسؤولا إلا عن العمل الذي يثبت بالدليل المباشر أنه قام به فعلًا، فهي مسؤولية استثنائية رتبها القانون لتسهيل الإثبات في جرائم الصحافة، ولذلك لا يجوز التوسع في هذا

(406) المادة (96) من قانون المطبوعات الإماراتي.
(407) الشواربي. عبد الحميد. (1987). *جرائم الصحافة والنشر في ضوء الفقه والقضاء*. الإسكندرية: منشأة المعارف. ص85.
(408) المادة (95) من قانون المطبوعات الإماراتي.

الاستثناء أو القياس عليه فيجب أن تقتصر المسؤولية الافتراضية على من نص القانون عليهم بشأنهم [409]، "فمتى وجد رئيس التحرير كما سبق بيانه أصبح هو وحده المسؤول جنائيًا عن كل ما ينشر في الجريدة التي يرأس تحريرها ولا يجوز أن تتعدى هذه المسؤولية الفرضية إلى غيره ممن يقومون بالتحرير أو يتولون رئاسته فعلًا"[410].

المحررين أيضًا يتعرضون للعقاب نتيجة لما يفعلونه بأيديهم ولكن مسئوليتهم خاضعة للقواعد العامة في المسؤولية الجنائية، وحتى تثبت إدانتهم يجب إثبات أنهم حرروا المقال موضوع الاتهام بالفعل أو قد اشتركوا بتحريره اشتراكا يقع تحت طائلة نصوص قانون الجرائم العقوبات [411].

2- مسؤولية المشرف على النشر:

الأصل أن رئيس التحرير مسؤول عما يتم نشره بالجريدة باعتبار أنه القائم على إدارتها، وفي حالة عدم وجود رئيس تحرير... أو أنه لم يعلم بالنشر، أو أنه كان تحت التهديد المعنوي أو الإجبار بالنشر!! يأتي تدرج المسؤولية حيث إنه عندما تنتفي المسؤولية على رئيس التحرير لأي من الأسباب السابقة، فيليه في المسؤولية المشرف على النشر باعتبار أن له الإشراف الفعلي والكامل على النشر حسب توجيهات رئيس التحرير وطالما رئيس التحرير لم يوجه فيتحمل المشرف على النشر المسؤولية الجنائية، وذلك لما تضمنته المواد من (71-85) من قانون المطبوعات والنشر الاتحادي لسنة 1980م المسائل المحظور نشرها على الناشر وتقوم المسؤولية الجنائية في حالة مخالفتها.

(409) الشواربي. عبد الحميد. (1987). *جرائم الصحافة والنشر في ضوء الفقه والقضاء*. ص85.

(410) المهدي. أحمد والشافعي. أشرف. (2006). *جرائم الصحافة والنشر. مصر: دار الكتب القانونية*. ص253

(411) جلسة 1934/3/5 – طعن مصري - رقم 378 – سنة 4 ق.

فكل مخالفة لأي مواد من (71 إلى 85) من قانون المطبوعات والنشر الإماراتي، يعاقب مرتكب تلك الجريمة بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن 6 أشهر وبالغرامة التي لا تقل عن ألف درهم ولا تزيد عن 5 آلاف درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

إذا أمكن إثبات القصد الجنائي لدى الناشر بإثبات علمه بمضمون المنشور وإرادة نشره، ورغم ذلك فإن مسؤوليته تقوم وفقًا للقواعد العامة [412].

ومما تقدم نجد أن القانون الإماراتي حمل المسؤولية الجنائية للناشر إن وجد وتبين أن رئيس التحرير لم يكن فاعلًا أصليًا لهذه الجريمة حيث يعاقب الجميع بالعقوبة الأصلية المقررة لفعل الجريمة المرتكبه.

ونص القانون على إعفاء رئيس التحرير أو المحرر المسؤول عن القسم الذي وقعت الجريمة من خلال محرريه إذا أثبت أن النشر تم بغير علمه وأنه قدم منذ بدء التحقيق كل ما لديه من المعلومات والأوراق، وذلك للمساعدة لمعرفة المسؤولية عما نشر ويكون الناشر هو المسؤول لذلك في هذه الحالة.

ثانيًا: المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي:

المسؤولية الجزائية للأشخاص المعنوية من الموضوعات المهمة التي تمسّ بشكل مباشر فلسفة القانون والفقه الجنائي وتمثل مسؤولية الأشخاص المعنوية جنائيًا محور التحول في تطور القانون والفقه الجنائي الحديث.

1- الخلاف الفقهي بشأن تقرير مسؤولية الشخص المعنوي الجنائية:

الشخص المعنوي هو مجموعة من الأشخاص أو الأموال، التي تهدف إلى تحقيق غرض معين، ويعترف لها القانون بالشخصية القانونية، ويكون لها كيانها المستقل عن شخصية المكونين لها وعن شخصية من قام بتخصيص الأموال [413].

(412) أحمد أمين، وعلي راشد. بدون تاريخ نشر. *شرح قانون العقوبات المصري* "القسم الخاص".. مصر: بدون دار نشر. ص226.

(413) فرج. توفيق حسن. (1993). *المدخل للعلوم القانونية* "النظرية العامة للقانون والنظرية العامة للحق". مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر. ص742.

وتقرير المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي أو جحدها يدور حول النظر إلى طبيعة هذا الشخص، فإذا اعتبرنا الشخص المعنوي مجرد افتراض أو خيال أو مجاز لا يترتب على ذلك بالضرورة انتفاء مسؤوليته الجنائية. أما إذا ثبت أن الشخص المعنوي له من المقومات ما يجعله شخصًا مستقلًا كالشخص الطبيعي وهو الإنسان، فعندئذٍ يتعين علينا البحث في مسؤوليته الجنائية، والأساس الذي تستند إليه[414].

وقد وجد خلاف فقهي بشأن مسؤولية الشخص المعنوي جنائيًا، فمنهم من يؤيد مسؤوليته، ومنهم من يرفضها ولكل منهم أسبابه المؤيدة لرأيه.

2- شروط قيام المسؤولية الجنائية في الشخص المعنوي:

لقيام شروط المسؤولية الجنائية في الشخص المعنوي في ارتكاب جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي طبقًا لقانون العقوبات الإماراتي تتمثل في شرطين أساسيين هما: أولًا: ارتكاب الجريمة لصالح الشخص المعنوي، وثانيًا أن تكون الجريمة بواسطة أحد أعضاء الشخص المعنوي أو المؤسسة الصحفية.

الشرط الأول: ارتكاب الجريمة لحساب الشخص المعنوي:

طبقًا للمادة (65) من قانون العقوبات الاتحادي، فإن الشرط الأول يتمثل في أن تكون جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي قد ارتكبت لحساب المؤسسة الصحفية (الشخص المعنوي)، ومعنى ذلك أن يكون عائد الجريمة الصحفية لمصلحة الشخص المعنوي؛ سواءً كانت الفائدة

(414) سلطان. خالد رمضان عبد العال. (2010). *المسؤولية الجنائية عن جرائم الصحافة* "دراسة مقارنة". مصر: دار النهضة العربية. ص435.

اقتصادية للشخص المعنوي أو لمجموع الأشخاص المكونين له، وقطع المسؤولية الجنائية ترتبط بالشخص المعنوي عندما تقترف بواسطة أعضائه الذي تصرفوا في نطاق وظائفهم باسمه [415].

وتفترض مسؤولية الشخص المعنوي أن ترتكب جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي باسمه، ولحسابه دائمًا، ومثال ذلك عندما يقوم مدير تحرير الصحيفة باقتراض قرض مالي من أحد البنوك لحساب الصحيفة من أجل شراء بعض المعدات الحديثة للصحيفة، فإن البنك يتعامل مع مدير التحرير باسم الصحيفة، وتكون الصحيفة هي الضمان، ومن ثم فإن المسؤولية الجنائية في هذه الحالة تقع على الشخص المعنوي المتمثل في المؤسسة الصحفية [416].

ويذهب جانب من الفقه إلى أن ارتكاب الجريمة باسم الشخص المعنوي يفترض أن تكون جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي ارتكبت بواسطة أحد أعضائها أو ممثليه، سواء كانوا قانونيين أو حكمًا تبعًا لاختصاصاتهم التي خولهم إياها مجلس إدارتها، وأن يكون العضو الممثل للشخص المعنوي قد ارتكب الجريمة في نطاق الاختصاصات المخولة لها[417].

بما يعني أن جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي قد تم ارتكابها لحساب الشخص المعنوي ولم ترتكب لمصلحة أي شخص طبيعي حتى ولو كان هذا الشخص مدير المؤسسة الصحفية، ومهما كان نوع الجريمة الصحفية سواء كانت عمدية أو غير عمدية، فيشترط الارتباط لنشاط الشخص المعنوي الموضوعي أي أن نية اقترافها قد اقترنت بفعل مادي يتصل بأحد أنشطتها.

(415) القحطاني. منصور بن ناصر محمد. (2015). ***الحماية الجنائية للخصومة من تأثير النشر من خلال وسائل الإعلام في القانون القطري دراسة مقارنة***. (رسالة دكتوراه). مصر: جامعة القاهرة. ص58.

(416) بوعشيق. أحمد. يونيو 2020. "المسؤولية الجنائية عن جرائم النشر الإلكتروني". ***المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية***. العدد 152. ص334.

(417) سلطان. خالد رمضان عبد العال. (2010): *المسؤولية الجنائية عن جرائم الصحافة* "دراسة مقارنة". ص444.

الشرط الثاني: أن تكون الجريمة قد ارتكبت بأحد أعضائه أو ممثليه:

اشترط القانون الإماراتي لعقاب الشخص المعنوي أن ترتكب جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي لحسابه وبواسطة أحد أعضائه وممثليه، ومن ثم إذا ارتكبها أحد العاملين أو الإداريين ولم يكن ممثلًا قانونيًا لهذا الشخص جريمة، فيعاقب عليها هو ولا يُسأل عنها الشخص المعنوي، وذلك لأن جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي لم يرتكبها الممثل القانوني لها.

ويُقصد بأعضاء الشخص المعنوي في جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي هنا: الرئيس والمدير ومجلس الإدارة، والجمعية العمومية للأعضاء، أما الممثلون والوكلاء فيقصد بهم الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم السلطة القانونية، ويتم ذلك من خلال الوظائف المباشرة أو الإدارية والقانونية، وقيامهم بالتصرف باسم ولحساب الشخص المعنوي.

وعضو الشخص المعنوي قد يكون دائم الرقابة أو عضو بالتناوب، كما هو الحال في الجمعية العامة للمساهمين، أما الوكيل فهو أكثر اتساعًا، فهو لا يقتصر على الوكيل القانوني، بل يشمل كل شخص يتصرف باسم الشخص المعنوي (418).

(418) سلطان. خالد رمضان عبد العال. (2010) *المسؤولية الجنائية عن جرائم الصحافة "دراسة مقارنة"* . ص445.

خلاصة الفصل

استعرض الباحث في هذا الفصل الحلول مكافحة جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وقام بتقسيم هذا الفصل إلى عدة مباحث، تناول في المبحث الأول الحلول التقنية لمكافحة جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، تناول في الأول مدى الاعتماد على التقنيات الحديثة وتطبيقاتها الأمنية لمواجهة الجريمة، وفي الثاني تناول تقنيات التدريب الأمني المتخذة لمواجهة الجريمة. واختتم الباحث هذا المبحث بعرض المراقبة الإلكترونية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي لمواجهة الجريمة. وانتقل الباحث بعد ذلك لعرض الحلول الأمنية لمكافحة الجريمة محل الدراسة، التي تمثلت في ثلاثة، الأول منها هو الاعتراض الإلكتروني للمحتوى المخالف في مواقع التواصل الاجتماعي، وموقف المشرع الاتحادي الإماراتي من توقيع العقوبات والجزاءات على المسئول عن توزيع خدمة الإنترنت وهو ما يطلق عليه مزود الخدمة سواء كان شخصًا طبيعيًا أم معنويًا، فأوجب عليه حجب الموقع المخالف للقانون الذي يشكل فيه جريمة نشر أخبار كاذبة، وانتقل الباحث بعد ذلك في المطلب الثاني إلى عرض موقف المشرع الاتحادي الإماراتي من تتبع مروجي الأخبار الكاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي، واختتم هذا المبحث باستظهار موقف الذكاء الاصطناعي من مكافحة جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. واختتم الباحث هذا الفصل بمبحث ثالث عرض فيه للحلول التشريعية لمكافحة تلك الجريمة والتي تمثلت في تطبيق قانون الاتصالات لدولة الإمارات العربية المتحدة، وبعد ذلك تطبيق القانون الاتحادي رقم (34) لسنة 2021 بشأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، ثم انتهي إلى التساؤل عن مدي إمكانية تطبيق قانون الصحافة والمطبوعات لمكافحة الشائعات عبر الإنترنت وذلك في مطلب ختامي لهذا المبحث.

الخاتمة

عند الوصول إلى هذه المرحلة وهي الخاتمة لموضوع جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وفي هذا المقام يكون الباحث قد حاول الإلمام في تلك الدراسة بجميع جوانب هذا الموضوع بصورةٍ كاملة، وإخراجها بصورةٍ متوازنة تجمع بين التعرف على ماهية شبكات التواصل الاجتماعي ومخاطرها، والتعرف أيضًا على ماهية جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وتأثير ثورة الاتصالات عليها، وكذا رصد وتتبع تداعياتها، وسبل المواجهة الناجحة لمثل تلك الجريمة المستحدثة، والاستراتيجية المقترحة للتصدي لها.

ويرى الباحث أن هذه الدراسة والدراسات السابقة التي تمت الإشارة لبعضٍ منها في مقدمة هذه الأطروحة، إنما باتت تشكل إطارًا عامًا لمواجهة جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتداعياتها الأمنية يمكن التعويل عليها وعلى ما قد يستمد من دراساتٍ أخرى في المجال ذاته، بخصوص المواجهة الجادة لها على أسسٍ علمية قويمة، وركائز علمية جادة.

ويطيب لي عرض خلاصة تلك الدراسة المتواضعة من خلال محورين رئيسيين هما نتائج الدراسة، وتوصياتها، وذلك وفقًا للتفصيل الآتي:

أولًا: النتائج:

1- يُعد نشر الأخبار أحد أهم وأعمق ملامح الثقافات البشرية على اختلاف درجات تحضرها، فهي وليدة مجتمعها، وتعبر عن واقعه النفسي، والسياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي؛ لذا فإنها تعد بمثابة المفتاح الذهبي لدراسة التفاصيل الدقيقة للمجتمعات وتحديد ملامح وطبائع تركيباتها البشرية.

2- المنهج الإسلامي يحرم صنع وتناقل الأخبار الكاذبة؛ لأن في ذلك وقوفًا على ما ليس للإنسان به علم، ولافتقادها للعلم اليقيني، ولعدم توافر براهين صدقها، وتتمثل ملامح هذا المنهج في: التثبت

عند سماع الأقاويل والأخبار الكاذبة، حسن الظن بمن كانت تلك الأخبار الكاذبة تتعلق به، طلب الدليل والبرهان على الأخبار والأقاويل التي يسمعها المسلم.

3- تتجلي مخاطر نشر الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في التأثير على الرأي العام، خاصةً عند أولئك الذين لا يملكون الاستعداد الذاتي لمقاومتها، فتلك الأخبار الكاذبة تعمق من الأزمات الأمنية وتوسع نطاقها وتعمل على استفحال حالات الفوضى، وتتسبب في إعاقة المحاولات المتلاحقة للمجتمعات؛ لأجل فهم طبيعة الظروف التي تمر بها، كما أنها تجعل المجتمعات عاجزةً عن استيعاب الضرورات التاريخية التي تؤثر في اتجاه حركتها ونموها على أرض الواقع.

4- تنتشر الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي أكثر في وقت الأزمات والظروف الضاغطة أو المثيرة للقلق، كالحوادث، والحروب، والمصائب على مختلف أنواعها الاقتصادية والاجتماعية، كما لوحظ انتشارها حين يكون هناك تعتيم إعلامي أو غموض تجاه قضية ما.

5- تتعدد وتتنوع العوامل التي تساعد على انتشار الخبر الكاذب بين الناس، ومن بين ذلك وجود أجواء التوتر والانفعالات النفسية، إلى جانب الغموض ونقص المعلومات بخصوص الموضوعات التي تهم هؤلاء الناس أو جماعة معينة، علمًا بأن الشائعة تنتشر وتروّج بين الأفراد الذين ينقصهم الوعي والإدراك والفهم والقدرة على التفكير المتزن والسليم.

6- يتطلب انتشار وترويج الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وجود أجواء مشجعة لها، ويلجأ مروجوها – عادة – إلى أساليب الترغيب والتشويق والتكرار، ونشرها بين أوساطٍ وجماعاتٍ قليلة الوعي والثقافة، وقد يتاح لهم أن يضيفوا إليها كثيرًا من المبالغة، أو التحريف الذي يتفق مع حالتهم، وأوضاعهم النفسية وأمانيهم ورغباتهم الدفينة التي لا يتاح إشباعها بصورةٍ مكشوفة، وعلنية أو بالأساليب المشروعة الطبيعية.

7- تهديد الأمن الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة بصفة خاصة، والدول والمجتمعات بصفة عامة، هو أحد الأهداف المهمة التي يسعي مطلقو الأخبار الكاذبة إلى تحقيقها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك تحت زعم مكافحة الجرائم المستحدثة.

8- يمثل نشر الأخبار الكاذبة التي تطلق عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وخاصةً في أوقات الأزمات، خطرًا كبيرًا على الأمن الوطني للدولة، لا سيما مع استعانة الجماعات الإرهابية وبشكلٍ مكثف بتلك المواقع كأداةٍ للانتشار وحشد المؤيدين والتأثير على الرأي العام.

9- يُعد نشر الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي إحدى أدوات الحروب الحديثة، وتندرج ضمن ما يسمى بـ (الجيل الرابع) من الحروب، والذي تعد فيه الأخبار الكاذبة أحد الأساليب والأدوات المهمة، ولا يتم ترويجها بشكلٍ عشوائي، وإنما قد تقوم أجهزة معنية تابعة لبعض الدول بترويج بعض الأخبار الكاذبة عن قيادات دولة ما أو عن الوضع الاقتصادي لها لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم الدولة التي روجت لهذه الأخبار ويكون ذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتعتمد حروب (الجيل الرابع) في أغلبها على الدعاية؛ لإحداث قلاقل واضطرابات، والقيام بالعمليات الإرهابية والتفجيرات، وأنشطة التسلل والغزو الثقافي ونشر الفتن والأكاذيب، وغير ذلك من أنشطةٍ تعبوية قائمة على تدمير الروح المعنوية والتأثير نفسيًا في الخصم.

10- هناك العديد من التداعيات الأمنية التي تترتب على بث الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بغية تحقيق غايات بعينها يسعى إليها المستفيدون من تداعي الأحداث وتأزمها، ومن ذلك: التشابك والتداخل، الاستفحال والتصاعد المطرد، التجاوز والتعدي، انعدام السيطرة على الأحداث، عدم وضوح الهدف الإجرامي، التدمير والتخريب، سرعة الانتشار والاستطراق، خطورة التبعات، تعدي القصد.

11- تتعدد التأثيرات المتباينة لنشر الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي التي تلقي بظلالها على كافة أطراف الموقف، وتسهم في تصاعد الموقف الأمني واحتدامه؛ وصولًا لتحقيق المآرب التي يسعي إليها مروجو تلك الأخبار، ومن أمثلة ذلك: إرباك الرأي العام، إيجاد أنماطًا متجددة للاحتجاج والمعارضة الإلكترونية، العصيان المدني الإلكتروني، إذكاء درجات الاختلاف بين طوائف المجتمع، نشر الفوضى، تضليل الأجهزة الأمنية، سوء المواجهة الأمنية، تكريس الموقف الأمني إعلاميًا وتعميق الهوة بين أطرافها، والفراغ الأمني.

12- مُدارسة نشر الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي هي تلك الخطوة التي تهدف إلى إعمال الفكر لتفّهم حقيقتها وإدراك أبعادها بقصد حسن الإحاطة بها وبكل ما ساعد على ظهورها، أسهم في استفحالها، وهيأ لنجاحها، أما عملية التحليل لأحداث نشر الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي فهي محاولة البحث عن العلل الحقيقية التي أدت إلى تفاقمها، وساعدت على استفحالها، وهيأت لتأججها.

13- ترتكز عملية مواجهة الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي على محورين رئيسيين: أولهما، الوقاية منها قبل ظهورها، وثانيهما، التصدي لها بعد ظهورها، وحتى يتسنى الوقاية منها قبل ظهورها، يجب إزالة الأسباب والعوامل التي تساعد على انتشارها، وأهمها الغموض الذي ينتج عن نقص المعلومات، وقلة الوعي لدى متلقي الأخبار الكاذبة، فضلًا عن أهمية وضع إطار تنظيمي وقانوني يقاوم ظهورها، أما بالنسبة للتصدي لها بعد ظهورها، فهناك مدارس مختلفة على مستوى الدول، ولكل مدرسة منها أسلوبًا خاصًا في التعامل مع تلك الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ولكل مدرسة مميزاتها وعيوبها، حيث يتم اختيار الأسلوب المناسب لكل شائعة وفقًا للظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي يمر بها المجتمع.

ثانيًا: التوصيات:

يطيب لي في ختام تناولي لموضوع هذه الدراسة وهو جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أن أشير – على سبيل التوصيات – إلى بعض النقاط التي أرى أهمية فاعلة ومؤثرة في الأخذ بمضمونها والعمل على تطبيقها، وذلك بالمجالات الأمنية، القانونية، الإعلامية، الدينية، التعليمية، والمجتمعية، لمواجهة تلك الجريمة والتصدي لها، وأوجز تلك التوصيات فيما يأتي:

أ. المجال الأمني:

1. إنشاء قيادة شرطية متخصصة في مكافحة الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تتبعها فنيًا وحدة بكل قيادة عامة للشرطة على مستوى الإمارات، ويتم تعزيزها بالوسائل التقنية المتكاملة، وربطها مركزيًا بالإدارة، مع إعداد موقع لتلك القيادة الشرطية على شبكة الإنترنت؛ لتلقي البلاغات حول جرائم نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
2. تطبيق أساليب تحليل سلوك وبيانات مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت؛ للوقوف على التوجهات المتطرفة للعناصر المتشددة.
3. اضطلاع كليات الشرطة بزيادة الجرعات التدريبية (النظرية – التطبيقية) على البرامج المتقدمة في مجال الحاسب الآلي، وخاصةً البرامج المستخدمة في اقتحام المواقع وكيفية التصدي لها.
4. توفير المعلومات الأمنية التي تضمن للجمهور حق المعرفة، واستخدام أسلوب الإقناع فيما يدور حوله من قضايا المجتمع، وذلك من خلال المركز الإعلامي بدولة الإمارات العربية المتحدة.
5. تطوير وسائل الرصد والمراقبة الأمنية على بصفة مستمرة؛ اتساقًا مع تطور وسائل الاتصال الحديثة وما تتضمنه من تهديدٍ للأمن القومي.

ب المجال القانوني:

1. تشديد عقوبة نشر الشائعات والأخبار الكاذبة الواردة بالمادة 52 من القانون 34 لسنة 2021 بجعلها السجن لمدة لا تزيد عن 5 سنوات والغرامة التي لا تزيد عن 500 ألف درهم بدلاً من الحبس لمدة لا تقل عن سنة والغرامة التي لا تقل عن 100 ألف درهم، وذلك أسوة بعقوبة بنشر الشائعات على المواقع الالكترونية الواردة بنص المادة 25 من الفرع الأول الخاصة بجرائم المحتوي.
2. اضافة عبارة (أو خارجها) أي (خارج الدولة) في نهاية عنوان نص المادة 54 من قانون الشائعات والجرائم الالكترونية 34 لسنة 2021 وأيضاً اضافتها في متن نص المادة بعد عبارة (أخبار زائفة في الدولة .....)، وذلك لتوسيع نطاق التجريم خصوصاً وأن كل صور السلوك الإجرامي الواردة بنص المادة عادة ما ترتكب من خارج الدولة. اتفاقاً أيضاً مع نص المادة 55 من ذات الفرع الثاني الخاص بجرائم نشر الشائعات والاخبار الكاذبة.
3. إعادة تأهيل وإعداد أعضاء نيابة وقضاة متخصصين ومدربين لتكون لديهم الخبرة الفنية للنظر في تلك القضايا؛ بما يحقق سرعة وكفاءة المواجهة الجنائية ويضمن العدالة الناجزة، وذلك من خلال أليات تعدها وزارة العدل بدولة الإمارات العربية المتحدة.

ج المجال الإعلامي:

1. تشكيل مجلس للإعلام الأمني؛ للتوعية الإعلامية، يضم مندوبين عن مختلف المؤسسات الإعلامية المعنية وممثلين عن الإعلام الأمني بدولة الإمارات العربية المتحدة للمشاركة بفاعلية في هذا المجلس.
2. التنسيق بين وسائل الإعلام المختلفة في توجيه الرأي العام لمخاطر نشر الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وطرق الوقاية منها؛ حتى لا يؤدي التضارب والازدواجية إلى التأثير سلبًا على المصداقية.
3. اضطلاع المجلس الوطني للإعلام بدولة الإمارات العربية المتحدة بوضع استراتيجية إعلامية وقائية.

4. تفعيل أساليب التوعية من خلال تطبيقات مبادئ التربية الإعلامية في المدارس والجامعات ومراكز الشباب؛ لترشيد الاستخدام الإيجابي لوسائل الإعلام، وعدم استخدامها في نشر الأخبار الكاذبة.

د المجال الديني:

1. زيادة التوعية الدينية لأفراد المجتمع؛ من منطلق أن نشر الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك من خلال خطة تشارك فيها كافة المؤسسات الدينية بالدولة.
2. تدريب علماء الدين وتوجيههم إلى الطرق الفعالة في مقاومة الشائعات، والتنسيق معهم لتوحيد الجهود وتوجيهها في الاتجاه الصحيح. فمن خلال خطب الصلاة في أماكن العبادة والظهور في وسائل الإعلام يمكن تنفيذ هذه الخطط والتوجهات بشكلٍ إيجابي.

هـ. المجال المجتمعي:

1. استحداث نظام جديد يكون من خلاله أحد المتخصصين يقوم بدور المتحدث الرسمي، والمواقع الإلكترونية للمؤسسات، وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي.
2. حث أفراد المجتمع على ضرورة العودة لمصادر الأخبار الرسمية في الدولة.
3. تسليط الضوء على عقوبة نشر الأكاذيب و قانون الشائعات في الإمارات للوعي بها وتجنّبها ، مع توعية افراد المجتمع بضرورة البحث عن مصدر موثوق لأخبار و شائعات التواصل الاجتماعي قبل تصديقها.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA